



A/40/PV.56
8 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

(اسبانيا)	السيد دي بينينيس	: الرئيس
(كوستاريكا)	السيدة كاسترو دي باريش (نائبة الرئيس)	: ثم
(اسبانيا)	السيد دي بينينيس (الرئيس)	: ثم
(كينيا)	السيد كييلو (نائب الرئيس)	: ثم

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤]
(١) مذكرة الأمين العام التي يحيل فيها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
(ب) مشروع قرار
- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٥]
(١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
(ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فسي
الالعاب الرياضية
(ج) تقرير الأمين العام
(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥البند ١٤ من جدول الاعمالتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(١) مذكرة الأمين العام التي يحيل فيها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(A/40/576 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A/40/L.8)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة التي عقدت عصر أمس ستبدأ الجمعية العامة الآن في نظر البند ١٤ من جدول الاعمال المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" . والجمعية العامة معروض عليها مذكرة من الأمين العام تحيل تقرير الوكالة (الوثيقة A/40/576 و Corr.1) .

وأدعو السيد هانز بلكنس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تقديم تقرير الوكالة لعام ١٩٨٤ .

السيد بلكنس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أبدأ بتوجيه الشكر اليكم يا سيادة الرئيس وللجمعية العامة على تفضلكم بالسماح لي بالاداء ببياني التقديمي هذا الصباح رغم جدول أعمالكم الحافل .

لقد كان على الأمم المتحدة أن تواجه منذ نشأتها قبل أربعين عاما عواقب امتلاك الانسان لناسية الطاقة النووية . وفي أول قرار اتخذته الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ ، أنشأت لجنة للأمم المتحدة تعنى بالمشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية . وفي هذا الوقت لم يكن هناك مفاعلات تعمل بالطاقة النووية في العالم وكانت دولة واحدة فقط هي التي تحوز أسلحة نووية . وتوضح الحالة اليوم ، إذ يوجد ٣٧٠ مفاعلا تنتج الكهرباء وقرابة ٥٠ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية في خمس دول مختلفة ، أوجه نجاح وإخفاق العالم في التصدي للتحديات التي تطرحها التكنولوجيا الجديدة .

ومنذ ١٩٥٥ ، عندما عقد في جنيف مؤتمر الأمم المتحدة الأول بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، جرى بحث هذا النهج ذي الشقين وهما حرية الانتفاع بتكنولوجيا الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية من جهة ، والالتزام بعدم استخدامها لتطوير القدرات العسكرية من جهة أخرى . وقد ميز هذا النهج ، الذي يقوم على المساعدة النشطة في مجال الاستخدامات السلمية وعلى الاسهام في وقف الاستخدامات العسكرية ، مركز الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أنشئت في ١٩٥٧ كهيئة مستقلة لها صلات مباشرة بمجلس الأمن والجمعية العامة .

ولايزال النهج الرشيد في معالجة المشاكل العالمية للطاقة يقتضي تطوير الطاقة النووية ، ولايزال النهج الرشيد في النظر الى مشاكل العالم الامنية يتطلب القضاء على القدرة الانتحارية للأسلحة النووية ومنع انتشار هذه الأسلحة الى بلدان أخرى .

والتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٤ معروض الآن على الجمعية العامة . وأود في تقديمي اليوم لهذا التقرير أن أسترعي انتباهكم الى مسائل معينة في المجال النووي وأن أؤكد على بعض أنشطتنا وأن أستوفي تقريرنا لعام ١٩٨٤ ببعض المعلومات بشأن العام الجاري .

ولتأذنوا لي قبل أن أخوض في التفاصيل أن أذكر بعضاً من أهم النقاط :
أولاً ، على الرغم من أن ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أعدت على أساس نمو فعلي صفري ، فقد وسعت الوكالة نطاق أنشطتها الترويجية ، وخاصة في مجال التعاون مع البلدان النامية ، وواصلت تعزيز أنشطتها المتعلقة بالضمانات . وأمكن تحقيق كلا الانجازين بفضل الوفورات في مجالات معينة وزيادة الفعالية .

ثانياً ، وُقِّع في شباط/فبراير الماضي اتفاق على إثر العرض الطوعي الذي قدمه الاتحاد السوفياتي بقبول تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على بعض المنشآت النووية السلمية ، وجرى أول تفتيش بموجب هذا الاتفاق في شهر آب/أغسطس من هذا العام .

ثالثا ، في المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الاعضاء في معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام ، عرضت الوكالة تقارير موضوعية تتعلق بمفحة خاصة بعملها في مجالات نقل تكنولوجيا استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية و ضمانات الوكالة . وقد توصل المؤتمر الى توافق في الآراء بشأن الاعلان النهائي الذي يتضمن عددا من النقاط التي تتمثل بعمل الوكالة مباشرة .

رابعا ، في المؤتمر العام للوكالة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ، أعلنت الصين أنها تعتزم وضع بعض منشآتها النووية المدنية تحت نظام ضمانات الوكالة . وانتقل الآن الى مجال تنمية القدرة النووية وعمل الوكالة في هذا المجال .

في عام ١٩٨٤ ، إزدادت جملة القدرة النووية المنشأة في العالم بنسبة ١٧ في المائة ، وهي أعلى زيادة سنوية منذ بدء استخدام القدرة النووية على نطاق واسع في أوائل السبعينات . وتبلغ نسبة الكهرباء المنتجة باستخدام القدرة النووية في الوقت الحالي ما يوازي ١٣ في المائة تقريبا من إنتاج الكهرباء في العالم ، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة الى ٢٠ و ٢٥ في المائة تقريبا بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي عالم يستعيد تنميته الاقتصادية ونموه الاقتصادي ، عالم يؤدي فيه الوقود الاحفوري الى مشاكل بيئية خاصة تتمثل في المطر الحامضي وفي إنتاج ثاني أكسيد الكربون ، فإنني أؤكد أن القدرة النووية سينظر اليها ، على نحو متزايد ، باعتبارها الاختيار الأساسي الذي لا غنى عنه للوفاء بالطلب المتزايد على الكهرباء . وفي الوقت الذي أصيب فيه استهلاك الطاقة الأولية بالركود ، فإن الزيادة في الطلب على الكهرباء توازي الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي .

ولقد أسهمت بعض التطورات الاخيرة في جعل المنظور الاقتصادي للقدرة النووية أكثر ايجابية عما كان عليه منذ سنوات قليلة مضت ، أذكر منها على سبيل المثال ، الأنواع الجديدة من الوقود النووي الأكثر كفاءة والدورات التشغيلية الأطول .

وتحتفظ القدرة النووية في جهات كثيرة بتفوقها الاقتصادي الواضح على الفحم . ويمثل التوحيد القياسي لتصميم المفاعلات ، والاجراءات التنظيمية المبسطة ، والرقابة الادارية الصارمة ، الوسائل التي يمكن التحكم بها في التكاليف . ومن ناحية أخرى ، أصبحت مسألة تمويل المحطات الكهربائية النووية بأكملها تمثل العائق الرئيسي ، ليس فقط بالنسبة للبلدان النامية ، وإنما لبعض البلدان الصناعية أيضا ، وذلك بسبب ضخامة الاستثمار الرأسمالي الابتدائي المطلوب لها . وفي حالة المجال النووي ، يعني ذلك أن جملة التكاليف الرأسمالية ، بما فيها الفائدة المتراكمة أثناء مرحلة الانشاء ، بالنسبة لوحدة طاقتها بين ٦٠٠ و ٧٠٠ ميغاواط ، ستكون في حدود ١,٥ الى ٢ من بلايين الدولارات . وليست الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤسسة مالية ، إلا أن أعضاءها والمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار طلبوا أن تبدأ في تكريس المزيد من الاهتمام لهذه العقبة التي تعترض إدخال القدرة النووية ، وذلك عن طريق دراسة الاساليب الجديدة والتنسيق بين المسؤولين عن تخطيط الطاقة وبين المؤسسات المالية .

وثمة وسيلة ترمي الى إتاحة القدرة النووية لتكون في متناول عدد أكبر من البلدان النامية أو المناطق الأخرى ذات القدرة الكهربائية المحدودة ، تتمثل في استخدام المفاعلات النووية الصغيرة أو المتوسطة لتوليد الكهرباء . وقد إنتهت الآن المرحلة الأولى من دراسات تقوم بها الوكالة بشأن هذا الموضوع ، حيث أظهرت أن هناك ٢٣ تميميا لمحطات التي تقل قدرتها الانتاجية الكهربائية عن ٦٠٠ ميغاواط . ومع ذلك ، فما زالت المناقشة مستمرة بشأن التوصل الى تميميات أبسط تتميز بارتفاع الأمان الذاتي المتعامل فيها عن تلك المحطات التي اكتسبنا خبرة عملية في تشغيلها في الوقت الحالي . وقد تكون هذه المحطات هي البديل المتاح للمدى الطويل بالنسبة لكل من البلدان النامية والبلدان الصناعية ابتداء من عام ٢٠٠٠ تقريبا .

وثمة شرط مسبق لزيادة التوسع في القدرة النووية يتمثل في أن تكون مأمونة بحد ذاتها ، وأن يعتقد الرأي العام أنها مأمونة أيضا . ولقد أشرت حادثة جزييرة

"شري مايل" في الثقة في القدرة النووية وأضرتها بصورة خطيرة . إن التقارير المكثفة والمستفيضة عن هذا الحادث ، التي أثبتت أنه لم يتسرب من المواد المشعة إلا كميات ضئيلة للغاية ولم يصب أي فرد فيها ، إجتاحت وسائل الاعلام في العالم وطفقت على سنوات من الاحصاءات الواقعية المتعلقة بالتشغيل الآمن للمحطات النووية .

فما هو الوضع الحقيقي لمسألة السلامة في القدرة النووية اليوم ؟ باستطاعتنا تقديم بعض المبادئ العامة والبيانات الموضوعية .

لقد اكتسبنا حتى الآن خبرات متراكمة من تشغيل ما يقرب من ٦٠٠ مفاعل نووي لسنوات عديدة دون تسجيل حادث واحد لتسرب إشعاعات مميتة في المحطات الكهربائية النووية التجارية . وما زالت الحوادث الأساسية والثانوية ، بطبيعة الحال ، تقع في المحطات النووية ، إلا أنه طبقاً لما توضحه الأرقام المتاحة ، فقد أدى تحسين الصيانة والتشغيل إلى خفض عدد تلك الحوادث وقلل من النتائج المترتبة عليها . إن التشغيل المأمون الجيد هو اقتصاد جيد . وفضلاً عن ذلك ، فقد بدأ تحليل حادث جزيرة "شري مايل" في إمداد العالم بمزيد من الآراء الواقعية عن المسار المحتمل والنتائج المترتبة عن إنصهار قلب المفاعل . وما زالت المجالات المجهولة تتضح تدريجياً من خلال البحث والتجارب .

لقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامجاً نشطاً لمساعدة أعضائها في جهودها من أجل المحافظة على الأمان النووي وزيادة تعزيره . وقد حدث توسع كبير فسي هذا البرنامج في السنوات القليلة الماضية من خلال نظام الإبلاغ عن الحوادث ، ومن خلال الأفرقة الاستشارية المعنية بالحماية من الإشعاع ، ومن خلال الفريق الاستشاري للسلامة النووية الدولية الذي أنشئ هذا العام .

إن مسؤولية إدارة الوقود النووي المستهلك والتخلص النهائي من النفايات المشعة ، فضلاً عن مسؤولية التشغيل النووي المأمون ، تفضلع بها بطبيعة الحال الحكومات التي تسمح بإقامة الأنشطة التي تنتج مثل هذه النفايات . ولسنوات عديدة الآن ، اقتنع الخبراء في جميع أنحاء العالم بأنه ليس هناك ضرورة لتحقيق تفسيرات

علمية أو تقنية بغية التوصل الى طريقة للتخلص من النفايات بحيث تظل مأمونة للغترات الطويلة التي تظل فيها النفايات ذات المستوى الاشعاعي العالي نشطة . وفي الحقيقة ، فإن طريقة العزل التام للنفايات النووية ذات مستوى الاشعاع العالي عن المحيط الحيوي للكرة الأرضية هي أفضل كثيرا ، في رأي كثير من الناس ، بالمقارنة بالطريقة التي تُعالج بها النفايات في الصناعات الأخرى . وهذا في رأيهم ، يمثل حجة هامة في صالح القدرة النووية . ومع ذلك فإن الرأي العام القوي نوعا ما في العديد من البلدان لا ينظر الى المسألة في ضوء هذه الحقيقة ، بل إن الخوف من النفايات النووية هو الذي يحرك معظم المعارضة التي نشهدنا إزاء استخدام القدرة النووية في تلك البلدان .

وشمة تدابير عديدة يمكن أن تؤثر تأثيرا ايجابيا على هذا الرأي العام . ولعل أهمها هو أن تقام بالفعل منشآت التخلص من النفاية ذات سعة كافية للتخزين المتوسط المدى للنفايات ذات الاشعاع العالي ، وإعداد مواقع أو مرافق للنفاية المنخفضة الاشعاع والمتوسطة المستوى . وفي الحقيقة ، فإن هذه المرافق والمواقع يجري إنشاؤها في كثير من البلدان . وسيكون من المفيد أيضا أن ننشر معلومات أكثر واقعية بشأن مسألة النفايات وبشأن قدرتنا على معالجتها . وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة نشطة في مجال النفايات لكي تكفل أن يتبادل أعضاؤها خبراتهم العملية وحتى تتاح الخبرة المتراكمة من الاعضاء بينهم جميعا ولكي تطرح في توصيات ومبادئ توجيهية .

وقبل أن أختتم ملاحظاتي بشأن مسألة التخلص من النفايات ، أود أن أقرر أمامكم أنه وفقا للمسؤوليات المنوطة بالوكالة بمقتضى اتفاقية لندن بشأن التخلص من النفايات ، فقد أعدت الوكالة نسخة منقحة من "تعريف" النفايات ذات مستوى الاشعاع العالي التي لا تتناسب مع طريقة التخلص من النفايات في البحار ، و "التوصيات" الخاصة بالنفايات المشعة الأخرى . وقد كرست جهود كبيرة لاتمام هذه المهمة عملت فيها

(السيد بلخي ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

الوكالة بالتعاون الوثيق مع وكالات الامم المتحدة الاخرى والمنظمات الحكومية الدولية .

وفي اجتماع أيلول/سبتمبر الذي عقد بين الاطراف المتعاقدة في إتفاقية لندن ، وافقت أغلبية الاطراف على ايقاف جميع أشكال التلخيم من النفايات المشعة في البحار حتى الانتهاء من إجراء مزيد من الدراسات والتقييمات عليها . وسوف تقوم الوكالة ببعض هذه التقييمات كجزء من مسؤوليتها بمقتضى هذه الاتفاقية .

وقد ظلت مسألة تعزيز نقل تكنولوجيا الطاقة النووية لاستخدامها في الاغراض السلمية تتسم بالاهمية طوال الفترة التي تلت عقد مؤتمر الامم المتحدة في جنيف في عام ١٩٥٥ . وطبقا لما أكد عليه مؤخرا المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار ، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السبيل الاساسي المتعدد الاطراف لتحقيق هذا الهدف . وليس هناك من مكان يحتاج الى نقل التكنولوجيا اليه أكثر من البلدان النامية التي تحتاج اليها لتتخطى الفجوة التقنية .

ولقد تضاعفت تقريبا جملة الموارد المتاحة من المساعدات التقنية وبرامج التعاون التقني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، حيث بلغت ما يقرب من ٣٦ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . ومازالت المصادر الخارجة عن الميزانية توفر حوالي ٢٥ في المائة من جملة المبالغ التي تلقتها الوكالة . إنديسي أعرب أيضا عن بالغ معادتي أن أقرر لكم أن مجلس ادارة الوكالة قد توصل مؤخرا الى توافق في الآراء بشأن تقرير زيادة سنوية بنسبة ١٢ في المائة في الأرقام المستهدفة لمساهمات الوكالة في المعونة التقنية وصندوق التعاون لفترة الثلاث سنوات من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩ . ويوفر هذا للوكالة أساسا ثابتا لتخطيط برنامجها للتعاون الانمائي . وبطبيعة الحال ، فنحن نأمل أن يتلقى الصندوق ، أكثر مما حدث في الماضي ، مزيدا من التبرعات بغية تنفيذ المشاريع المفردة التي لا يمكن تمويلها من خلال الصندوق .

(السيد بلقي ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

ويسرني أيضا أن أقرر أن أنشطتنا للتعاون التقني في مجال الاغذية والزراعة تتركز على افريقيا ، ومن ثم ، تسهم في جهود منظومة الامم المتحدة للتمني لحالة الطوارئ في افريقيا ، وربط مساعدات الاغاشة بعملية التنمية المستمرة * .

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كامترو دي باريش (كوستاريكا) .

(السيد بلقي ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

والواقع أن أكثر من ٤٠ في المائة من مشاريع التعاون التقني للوكالة في ميداني الأغذية والزراعة يجري تنفيذها في أفريقيا . ومن ضمن هذه المشاريع مشروع ارشادي واسع النطاق يجري تنفيذه في نيجيريا . وقد أشبت جدوى استخدام تقنية الحشرات المعقمة لمكافحة نوع من ذبابة تسي تسي ، ويمكن اتخاذه كنموذج لبلدان افريقية أخرى . ويمكن أن أذكر أن تقنيات النظائر المشعة يجري استخدامها في سبعة بلدان افريقية كأداة لتقييم الموارد المائية وتنميتها .

وإذ انتقل الآن الى عمل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ينبغي أولاً أن أذكر أن عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ كانا فترة توسع وتعزيز . وبما أن الجزء الأكبر من عملنا المرتبط بالضمانات يجري تنفيذه بموجب اتفاقات تعقد من أجل متابعة تنفيذ الالتزامات وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار ، أسهبت الوكالة بذكر أنشطتها المتعلقة بالضمانات في تقريرها الموجه الى المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار . ومما يشير الارتياح أن الاعلان الختامي للمؤتمر أظهر توافقاً في الآراء بين الدول الأطراف بشأن الحاجة الى نظام الضمانات التي تظطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمنفعة التي تجنى منه . ففي الوقت الذي تتباين فيه الآراء حول أوجه تنفيذه ، وكيفية تمويله ، وما الى ذلك ، يتفق الجميع على عدم امكانية الاستغناء عنه بغية الحفاظ على التجارة في المجال النووي ، وتسهيل نقل التكنولوجيا النووية ، وتعزيز الثقة . وأشار الى الفقرة ١١ من الاعلان الذي جاء فيها :

"ويلاحظ المؤتمر بارتياح التحسينات التي لحقت بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي مكنت الوكالة من مواصلة تطبيق الضمانات بفعالية خلال فترة من التزايد السريع في عدد المنشآت التي تخضع لهذه الضمانات . ويلاحظ المؤتمر أيضاً أن ومائل تطبيق الضمانات قادرة على التعامل بطريقة صحيحة مع المنشآت الموجودة في ظل نظام الضمانات ..."

وإذ أوصى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بمواصلة السعي لوضع مبدأ التطبيق العالمي لضمانات الوكالة على كل النشاطات النووية السلمية في جميع

(السيد بلخي ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

الدول ، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قلقهما إزاء القدرة النووية التي تمتلكها جنوب افريقيا واسرائيل ، وطالب هذين البلدين على وجه الخصوص باخضاع جميع منشآتهما النووية ل ضمانات الوكالة .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، طُلب من مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن مديرها العام أن يساهما في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بقدر ما ترتبط هذه القرارات بعمل الوكالة . ونحن نواصل عمل ذلك . واعتمد المؤتمر العام للوكالة ، من جانبه ، قرارا هذا العام بشأن جنوب افريقيا يطلب فيه ، في جملة أمور ، من جميع الدول الاعضاء وقف التعاون مع جنوب افريقيا بجميع أشكاله . وإذ نأسف لعدم تحقيق أي تقدم حتى الآن بشأن الضمانات الشاملة ، تتواصل المباحثات مع السلطات في جنوب افريقيا فيما يتعلق بتطبيق الضمانات على معمل إنغناء الوقود الذي يعمل على أساس شبه تجاري .

وفيما يتعلق باسرائيل ، بحث المؤتمر العام للوكالة المضاعفات الناجمة عن الهجوم العسكري الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي المخمس للأبحاث ، ونظر في رسالة تضمنت تعهدا قطعه على نفسها حكومة اسرائيل ، وأحيط المؤتمر علما بمقتضى هذه الرسالة التي ورد فيها أن :

" اسرائيل قطعت عهدا على نفسها بعدم مهاجمة منشآت نووية سلمية في

العراق ، أو في مكان آخر في الشرق الاوسط ، أو في أي مكان آخر" .

ورأى المؤتمر أيضا أن :

"نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوفر الدليل على

الطبيعة السلمية للمنشآت النووية التي تخضع لهذه الضمانات ، وفرصة

استعراضها دوريا" .

وناشد :

"الاجهزة الدولية المختصة أن تتخذ خطوات وفقا لملاحياتها ، لضمان عدم انتهاك حرمة المنشآت النووية السلمية ، والمساهمة من ثم في التطوير الامن للطاقة النووية" .

وهذا يقودني الى نقطة هامة وهي ما الذي يمكن أن تتوقعه دولة ما ، بالاضافة الى تسهيل التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا ، من إخضاع برنامجها النووي بكامله أو منشأة نووية للضمانات ، وما هي طبيعة هذا الخضوع .

في بعض الاحيان ، يقال إن التحقق والتفتيش المرتبطين بالضمانات يشكّلان إنتهاكا لسيادة الدول . وفي رأيي هذا موقف خاطيء . فالضمانات لا يجري تطبيقها إلا بدعوة من دولة ذات سيادة ووفقا لاتفاق معقود معها . ومن المناسب النظر الى نظام التحقق كخدمة تتلقاها الدولة ذات السيادة يقصد منها توفير مناخ من الثقة لا تستطيع هي أن توفره بنفسها .

وعندما تحصل على تلك الخدمة ، فإنها تتوقع بطبيعة الحال أن الفائدة التي ستحصل عليها هي أن الدول الاخرى ستكون واثقة من التشغيل السلمي للمنشآت الخاضعة لنظام الضمانات ومتصرف على ذلك الاساس . وحتى الان لم يتم التصديق على القواعد المعنية بحماية المرافق النووية من الهجمات المسلحة ، بل يجري الاعتماد على الضمانات أو غيرها . ومع ذلك ، ثمة صيغة لحماية محطات توليد الطاقة النووية أدخلت في عام ١٩٧٧ في البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقية جنيف ، وجرى بحك الموضوع باسباب في إطار مؤتمر نزع السلاح لكن دون التوصل الى نتيجة حتى الان . وإذ يهتم المؤتمر الامتراضي لمعاهدة عدم الانتشار بمسألة الهجمات على المنشآت النووية الخاضعة للضمانات ، حث جميع الدول مؤخرا على التعاون بغية التوصل وبسرعة الى نتيجة بشأن الحماية . وقد تلقى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مناقشة مماثلة .

لقد اهتم المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار اهتماما خاصا بالاتفاقات المتعلقة بالضمانات والمعقودة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على انتهاز فرصة التعاون الذي تبديه هذه الدول من أجل تنفيذ الاتفاقات . وقد أوصى المؤتمر ، كما ذكرتُ منذ برهة ، بمواصلة السعي لتحقيق مبدأ التطبيق العالمي لضمانات الوكالة على كل الأنشطة النووية السلمية في جميع الدول ، من دون استثناء الدول الحائزة للأسلحة النووية .

ويبدو أن أهمية أنشطة الضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تقع تماما في مجال منع الانتشار . ومع ذلك ، فقد يكون من المفيد أن يكون هناك تأكيد على أن استخدام منشآت معينة ، أو واردات من البلدان الأخرى ، أو حتى برنامجا كاملا في دولة حائزة للأسلحة النووية سيقتصر على الأغراض السلمية . ولعل الأهمية الأكبر للضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية تكمن في أنها توفر للعالم مابقة فسي مجال التحقق من الأنشطة النووية في هذه الدول ، وتمثل أول تجربة لمثل هذه الأنشطة . وتكتسب هذه السابقة أهمية أكبر الآن إذ أن أول تفتيش قد تم في الاتحاد السوفياتي فضلا عن التفتيش الذي تم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا . أما نية الصين في إبرام اتفاق للضمانات فأمر جدير بالثناء أيضا .

وفي هذا الإطار ، تجدر الإشارة الى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ١٩٨٥ حيث جاء فيه :

"الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها خبرة فريدة في مراقبة مدى الامتثال لعدم الانتشار وضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وهذه الخبرة يمكن الاعتماد عليها وتوسيعها لتوفير قدرة مراقبة لاتفاقات الأسلحة النووية" . (A/40/1 ، ص ١٢)

وإنني أشارك الأمين العام في آرائه مشاركة كاملة وأود أن أوضح أن شمة دروسا عديدة يمكن تعلمها من عملية الضمانات . أولا ، إذا كانت الاتفاقات بشأن عدم حيازة الأسلحة النووية تتطلب نظاما للتحقق في الموقع فبإمكاننا الافتراض أن أي اتفاق بشأن

(السيد بلخي ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

نزع فعلي للسلاح النووي سوف يتطلب تحققا يعتمد عليه ، بما في ذلك التفتيش في الموقع . ثانيا ، ينبغي أن تعترف بأن آلية التحقق لا يمكن لها أن تمنح قوة شرطة دولية . فحيثما تكتشف آلية التحقق شفرة ما ، أو يستحيل عليها التوصل الى نتيجة ، ليس بإمكانها حينئذ أن تتدخل بشكل مادي ، بل يمكنها فقط إطلاق مفارة الانذار . ثالثا ، يمكننا التكهن بأن التحقق لن يسمح له بالعمل في معظم الحالات على جميع أراضي الدولة ، ولكن فقط في مرافق أو مناطق محددة ، باستثناء بعض أشكال التحقق التي تعقب تحدي أو شكوى .

أود أن أختتم بالإشارة الى الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . لقد أنشئت الأمم المتحدة ومعظم المنظمات التابعة لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولقيت التأييد من الرأي العام في جميع أنحاء العالم ومنتظر منها أنها ستسهل التعاون وتمنع النزاعات . ولا شك في أنها غالبا ما تفعل ذلك ، وأن التعاون ذا الطابع المؤسسي يساهم تدريجيا في تهيئة النسيج الاجتماعي الدولي ، وفي تنمية المجتمع الدولي . لقد حاولت أن أظهر كيف تسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال .

ومع ذلك ، فليس هناك شك في أن الجمهور في بلدان كثيرة لديه شعور بالاحباط ازاء المناقشات الدولية التي يبدو انها لا تسفر أبدا عن حلول ، وازاء البنود التي لا تنتهي أبدا ، وازاء نفس المسائل التي تتناولها محافل مختلفة ، وأيضا ازاء أمانات المنظمات التي تبدو كبيرة للغاية وتدفع أجورا عالية ولا تنتج . وتخطئه الحكومات والامانات اذا تجاهلت الشعور بالضيق الكامن وراء هذا النقد . وبالأحرى فان مهمتها المشتركة هي كفالة استخدام هذه المنظمات بشكل بناء وفعال ، وترتيب توزيع معقول للعمل لمنع التداخل والتكرار . والدورة الاربعون يجب ، في رأبي أن تكون حافزة لمبادرات جديدة في ذلك الاتجاه .

وينبغي لنا مع ذلك ، ونحن نبذل الجهود لزيادة الكفاءة وخفض التكاليف ، أن نحصر على ألا نلحق أي ضرر بذلك النظام . وبما اني مسؤول عن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي هي جزء من النظام الموحد للأمم المتحدة ، فانني أشعر أنه من واجبي أن أعرض على الجمعية العامة بعض المواقف والاعمال التي ينجم عنها شعور بالضيق والقلق بين الموظفين .

وإذا كان يراد منا أن ندير منظمات ذات كفاءة - وهو ما يطلب منا بحق - فلا بد من أن نتاح لنا امكانية الاعتماد على موظفين تتوفر لديهم القدرات والدوافع المطلوبة . وما من شك في أن قدرتنا على تعيين مثل هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم تتأثر بظروف العمل . فالموظفون الممتازون يتركوننا تدريجيا لو شعروا انهم يتعرضون لانتقادات غير عادلة أو لاجراءات ادارية تعسفية . ويرى موظفو الوكالة أن القرارات والاجراءات الاخيرة المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية في الامم المتحدة وبتطبيق نظام تسوية علاوة مقر العمل لا تمثل انتقاصا من ظروف عملهم فحسب ، بل انها تمثل أيضا طعنا في مصداقية النظام الموحد وفي أجهزته القائمة .

ولا يمكنني الاعتقاد بأنه كانت هناك نية لدفع الموظفين المحنكين والمتفانين في عملهم الى تفضيل الاحالة الى التقاعد المبكر ، رغم انه مازال في مقدورهم الاستمرار لسنوات كثيرة مقبلة في الخدمة المنتجة . ولكن هذه هي القضية التي لا بد

لي من أن أعرضها . ان امكانية ضياع مزايا وحقوق يعتقد الموظفون انها مكتسبة ،
ولديهم من الاسباب ما يدعوهم الى ذلك ، هي التي أدت الى هذه النتيجة .

إن الجمعية العامة متبحة مرة أخرى في هذه الدورة التوصيات التي وضعها
جهازان من أجهزة الخبرة والاختصاص في النظام الموحد ، وهما مجلس الصندوق المشترك
للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية ، فيما
يتعلق بظروف العمل للموظفين . انني لن أخوض في تفاصيل تلك التوصيات . ولكنني أشعر
ان من واجبي أن أعرب عن أمني المخلص في أن يؤخذ بعين الاعتبار عند البت في هذه
التوصيات ما لها من أثر مباشر وعميق على قدرتنا على ضمان ادارة تتسم بالكفاءة
والفعالية للمنظمات .

إن الطريقة التي تتصرف بها الحكومات بعضها ازاء البعض ، والمبادرات التي
تتخذها ، ومدى ومدى مسعاها لاستخدام أجهزة المنظمات الدولية في تنسيق الاعمال وحل
الخلافات فيما بينها هي كلها أمور حاسمة بلا شك بالنسبة لفعالية تلك المنظمات . ومع
ذلك ، فان للروح المعنوية والحوافز في الامانات بعض الاهمية فيما يتعلق بتحسين
نوعية الوثائق التي تستند اليها المناقشات ، وتنظيم الاجتماعات ، ونوعية المساعدات
التقنية التي يتم تقديمها ، وطريقة تنفيذ الكم الهائل من القرارات في جميع
المجالات . وأود في الختام أن أتوجه بمناشدة لكي يوجه الاهتمام - لدى استعراض
وتعديل العمل والاجراءات في منظومة الامم المتحدة - بضرورة الحفاظ على سياسة سليمة
في مجال الموارد البشرية ازاء الموظفين العاملين في المنظومة . وأرجو أيضا أن
أعرب هنا في نيويورك عن تقديرنا لحكومة النمسا التي تستضيف الوكالة لكل ما تقدمه
لها من تعاون ومساعدات .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر المدير العام على عرضه

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وسوف تواصل الجمعية العامة النظر في ذلك
البند في تاريخ لاحق يعلن عنه في اليومية .

البند ٢٥ (تابع)سياسة الفصل العنصري التي تتبناها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/40/22 و Add.1-4)
- (ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في
الالعاب الرياضية (A/40/36)
- (ج) تقرير الامين العام (A/40/780)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/40/805)

السيد فرح درير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الوضع

المفجع في جنوب افريقيا قد استعصى على أي حل معقول ، فنحن نرى ان الاغلبية الساحقة
للافريقيين السود مازالت ترزح تحت نير نظام الفصل العنصري القاسي ويحرم أفرادها من
حقوقهم وحررياتهم الانسانية والسياسية الاساسية .

ويتجاهل نظام بريتوريا بفطرية جميع النداءات والمناشدات الدولية ، بما في
ذلك قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن التي تطالب بالانتماء من ممارسات
الفصل العنصري .

ولم تشب قط همة الاغلبية السوداء من شعب جنوب افريقيا أمام هذا الوضع .
فهي تواصل نضالها في ظل ظروف غير مواتية على الاطلاق من أجل ممارسة حقوقها غير
القابلة للتصرف في الحرية والعدالة ، وقد تمتد لكل أعمال القمع المشيطة للهمة
بشجاعة واصرار يحسد عليهما .

إن نظام جنوب افريقيا ، وهو يواجه المقاومة الحادة من الجماهير ، لم يقف
عند حد في تصعيده لأعمال العنف والتخويف البوليسية والعسكرية البغيضة . ونتيجة
لذلك ، أصبح التوتر والعنف والتدمير الشامل لكل مظاهر الحياة وللممتلكات ممة من
سمات الحياة اليومية .

وهكذا ، فان شعب الفصل العنصري حول اقليم جنوب افريقيا الى بلد من أتمنى
بلدان العالم ، رغم موارده البشرية والحيوانية والطبيعية . فضلا عن شرواته
المعدنية .

وبالفعل ، فان سياسات نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا. على ضوء ما تحدثه من ارهاب وعنق قاسيين ، قد اشرت مخطا دوليا مكشفا ، الامر الذي يتطلب عملا دوليا مكشفا لاستئصال شافة شر الفصل العنصري .

كيف يمكن للعالم المحب للحرية ان يتسامح مع نظام يخضع الاغلبية الساحقة من سكان بلده الى اقصى عمليات الاذلال والاهانة الناجمة عن التفرقة والتمييز العنصري ؟ كيف يمكن السماح بالازدهار لنظام ينكر الحقوق الاساسية لمن يقف في وجهه صليبا ، ويقتل على نطاق واسع كل من يجابهه ؟

ومن المحزن جدا في الواقع ان نلاحظ ان المجتمع الدولي - لاسيما الدول التي تتوفر لها قوة التأثير في الوضع العالمي - قد أصبح يتخذ موقف المتفرج ازاء نظام الفصل العنصري ، الذي يتم في ظله سجن زعماء الاغلبية للمجتمع الاسود دون محاكمة وتعذيبهم وقتلهم في السجون ، وقتل المثات ، بل الالاف من صغار التلاميذ وآبائهم في الشوارع ، وتخويف الاسر البريئة واقتحام ديارها عنوة دون اوامر تفتيش . واما هذه الفظائع ، لم يدهشنا ان نشهد تلك العاصفة العارمة والمتعاطمة من المقاومة والمعارضة داخل منظمات ذلك المجتمع وفيما بين العمال ونقاباتهم وبين الطلبة وفي المؤسسات الدينية ، فضلا عن العدد المتزايد من النداءات الدولية التي تدعو الى توجيه ضربة ساحقة الى نظام الفصل العنصري وممارساته الكريهة .

بيد ان نظام جنوب افريقيا - الذي ظل على تعنته ورفضه التخلي عن مخططه الشرير - كما كان دائما - فرض مؤخرا حالة الطوارئ مقيما بذلك حكما للارهاب لم يسبق له مثيل . ونتيجة لذلك ، اندلع العنف وانتشر في بلدان افريقية كثيرة ، وواصل التصاعد بدرجة تشير الانزعاج . وقد انزعج المجتمع الدولي امام مشهد قوات الشرطة وهي تحوّل الاضرابات السلمية التي تقوم بها قطاعات شتى من المجتمع الافريقي الى حمامات دم ، ذهب ضحيتها الالاف الارواح البريئة* .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

إننا على ثقة انه رغم كل هذه الفظائع - فان حملة التخويف الصارخ ومضايقة عمال المناجم ، وغارات قوات الشرطة على مختلف الاحياء السكنية ، والاعتقالات واحتجاز الطلاب والمفكرين وعمال المناجم والسياسيين من الافارقة - ما هي إلا أساليب طائفة ، مصيرها جميعا الفشل التام . إننا نرى بصورة راسخة انه اذا كان المجتمع الدولي قد اذان الفصل العنصري باعتباره جريمة ضد البشرية ، فقد حان الوقت لان يعبرء المجتمع العالمي قواه لاستئصال ذلك النظام الشرير استئصالا تاما وذلك دعما للكفاح المشروع لشعب جنوب افريقيا الذي يهدف الى تفكيك ذلك النظام واقامة مجتمع ديمقراطي في النهاية .

إننا نرى الدلائل على تدهور الفصل العنصري ، ونود أن نعتقد بأن موجة السخط العالمي المتصاعدة ستوقظ أخيرا القوى الاخلاقية والسياسية للمجتمع الدولي بها يجعله يطالب نظام جنوب افريقيا بالتخلي عن ممارساته للفصل العنصري . ونود أيضا أن تكتسب تلك اليقظة الجديدة المزيد من القوة والزخم لكي تمارس ضغطا كافيا على نظام بريتوريا حتى يرفع حالة الطوارئ ، ويفرج عن جميع المعتقلين والمحتجزين السياسيين ، ويسحب كل قوات شرطة الطوارئ من الاحياء السكنية الافريقية ، ويملح سياسته للفصل العنصري بما يمكّن الاغلبية الافريقية من الحصول على حاجاتها الاساسية من أجل البقاء .

وينبغي للمجتمع الدولي في الاعمال التي يتخذها لمناهضة الفصل العنصري أن يخطر بجدية لجميع امكانيات توقيع العقوبات العسكرية والاقتصادية التي تؤدي الى سحب كامل للاستثمارات وحظر تجارى ، والتنفيذ الكامل والفعال للحظر المفروض على الاسلحة ضد جنوب افريقيا وخاصة التدابير التي تمنع ذلك البلد من امتلاك قدرة الاسلحة النووية .

ونكرر مرة أخرى أن الادانة الدولية للفصل العنصري ينبغي أن تترجم الى دعم فعال لمالح الكفاح المستمر ضد ذلك النظام ، وتتحول الى مساعدة ملموسة ومحددة الى حركات التحرير لشعب جنوب افريقيا .

ولا يمكن أن اختتم ملاحظاتي دون الاشارة بالجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي عملت برئاسة السفير غاربا ممثل نيجيريا على توجيه اهتمام المجتمع الدولي الى الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي الناجمة عن السياسة العدوانية والقمعية لنظام جنوب افريقيا . ونرحب - ونحيط علما مع التقدير - بالدور الفعال الذي قامت به اللجنة في اكتساب دعم عالمي لعملية التعبئة الشاملة لمناهضة الفصل العنصري ، وهو ما تم التعبير عنه بفعالية في المؤتمرات الاقليمية والدولية في افريقيا وآسيا واوروبا وامريكا الشمالية . كذلك نشيد بالجهود التي بذلتها اللجنة من أجل تعزيز العمل في جوانب معينة للحملة ضد الفصل العنصري في مجالات الالعاب الرياضية وحقوق المرأة والاطفال وحقوق العمال .

ويوافق وفد جيبوتي على استنتاجات اللجنة وبالتالي يؤيد توصياتها .
ونطالب جميع الحكومات والمؤسسات الاخرى في المجتمع الدولي أن تتعاون في الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حلول فعالة ضد نظام جنوب افريقيا ، وأن تستمر في تقديم كل المساعدة اللازمة لشعب جنوب افريقيا وحركات تحرره الوطني .

اننا نعتقد انه بفضل التضامن الدولي والدعم النشط من جميع الامم المحبة للسلام سيأتي اليوم الذي ينتصر فيه حكم الاغلبية وتقرر الجماهير الافريقية مصيرها وتحمل على حقوقها الدستورية لاقامة مجتمع حر غير عنصري وديمقراطي .

السيد باز اغيري (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قام

الدكتور جوليو مارييا سانغينيتي بعد أيام قليلة من تقلده رئاسة جمهورية اوروغواي في اول آذار/مارس ١٩٨٥ ، وهو يوم تاريخي شاهد عودة الديمقراطية المؤسسية الكاملة في البلاد ، بإرسال رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري . وفي هذه الرسالة أكد رئس اوروغواي ، بوصفه معبرا عن ارادة شعب اوروغواي ، رفضنا المطلق لسياسات التمييز العنصري استنادا الى اسباب اخلاقية وسياسية تعتبر جزءا أساسيا من تقاليدنا الفلسفية والثقافية .

وأعاد الرئيس سانفينيتي الى الانهان أن بلدنا ، الذي أصبح طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، كان أول بلد يقبل صلاحية اللجنة التي شكلت لتلقي الالتماسات ودراستها ، وأكد تأييد حكومته القوي لأي إجراء يستهدف القضاء على سياسة الفصل العنصري ، بل وأي سياسة للتمييز العنصري . فتلك السياسات تؤدي الى الاضرار العنيد بمعتقداتنا الانسانية المتأصلة في نفوسنا والتي تستند أصاما على المساواة بين جميع البشر .

إننا نعيش في مرحلة من التغيرات الضخمة في تاريخ البشرية ، وزمن يتصف بالكراهية والانقسامات بين الشعوب وبانتشار العنف في جميع أشكاله في العديد من أجزاء العالم والتجاهل المستمر للمبادئ الأساسية للتعایش الدولي .

وفي هذا العالم ، كان تطور العلم عظيما ، ولكن التطور في ضائرنا كان ضئيلا حقا ، فهناك العديد من النظم القمعية التي تنتهك حقوق الانسان ، بيد انه في الوقت نفسه نشأ مفهوم عن البشرية مؤداه ان كل الناس متساوون في الكرامة وان لهم حقوقا ثابتة "بلا تمييز بسبب الجنس والعرق واللغة أو الدين" ، طبقا لميثاق الامم المتحدة . واستمرار انتهاكات تلك الحقوق لايزال يهين الضمير المتحضر ، ولكن ما من نظام قانوني وما من نظام سياسي في أي مكان من العالم قد تجرأ على انكار تلك المفاهيم ، وجعل منها سياسة رسمية للتمييز المؤسسي والمطلق ضد البشر ، باستثناء واحد : هو نظام جنوب افريقيا .

لقد أقيم في جنوب افريقيا مجتمع عنصري يجعل من لون بشرة الانسان عاملا حاسما فيما اذا كان يمكنه التمتع أو عدم التمتع بحقوق الانسان . ويمثل نظام جنوب افريقيا تحديا لضمير البشرية . وهو تحد صارخ ومتعجرف ومتعمد ولا يحتاج الى برهان لانه بديهى . وفي هذا العالم المنقسم تقف الحكومات والامم في إجماع نادر ضد تلك الحالة البغيضة .

وفي يوم ١١ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، وفي اطار الاحتفال بيوم التضامن مع المعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا ، أرسل السيد انريكو ايفليسيساس

وزير خارجية اوروغواي رسالة الى السيد غاربا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أعرب فيها مرة أخرى عن ادانته الشديدة لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، والتي أدت الى الانتهاك المستمر والمنظم لحقوق الانسان ، والتي تمثل جريمة ضد الانسانية ، وأعرب عن تضامنه مع جميع الذين تعرضوا ولايزالون يتعرضون ، في كفاحهم ضد العنصرية ، للاضطهاد والسجن والتعذيب .

إن هذه الاساءة الموجهة الى الاخلاقيات العالمية وقيم الحضارة الاساسية تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ليس فقط لان الحالة في هذا البلد أصبحت متفجرة وأثرت على البلدان المجاورة نتيجة لتكرار اتخاذ التدابير القمعية واعلان حالة الطوارئ ، مما أدى الى مزيد من المعاناة وسفك الدماء ، ولكن أيضا لأنها تعتبر تهديدا مستمرا لتلك البلدان المجاورة .

لذلك ، فان الواجب والعدل يقتضيان أن ندين سياسات الفصل العنصري البغيضة في الامم المتحدة ، وهي المحفل العالمي . إننا ندرك ، كما ذكرت الوفود الاخرى ، الحدود العملية لغايلية هذه الادانة وأثرها والصعوبات التي تنطوي عليها عملية ازالة هذه السياسات ولكن هذا لا ينبغي أن يشنينا عن شجب هذه السياسات ورفضها وتوعية الرأي العام العالمي وتقديم التأييد المعنوي الى ضحايا الفصل العنصري ، وتضامن جميع شعوب العالم معهم . لا ينبغي أن تشبط هذه الصعوبات عزيمتنا على العمل على ايجاد مناخ من الردع ضد هذا النظام أو على تشجيع الدول والمنظمات على اتخاذ جميع الاجراءات المشروعة لمنع انفجار هذا البركان .

إن اوروغواي تعتقد أن العمل الدؤوب من خلال الامم المتحدة سيكون مثمرا وسيعزز اتخاذ الجزاءات التي لا تؤدي الى مزيد من المعاناة للاغلبية في جنوب افريقيا ، بل تضعف مقاومة الاقلية البيضاء للتغييرات التي تقتضيها العدالة . يجب أن يكون هناك أيضا ، في جملة أمور ، حظر فعّال على تصدير الاسلحة والمواد الاستراتيجية وعلى منح القروض وأن تمنع الاستثمارات الجديدة وتوقف العلاقات الثقافية والرياضية . وفي الوقت نفسه يجب مطالبة جميع الدول الاخرى بتقديم المساعدات الانسانية التي يحتاج اليها الذين يعانون حاليا من القهر القاسي من جانب النظام العنصري .

وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة الى ان الحكومة الديمقراطية الجديدة في اوروغواي قررت ، في حدود امكانياتها ، أن تنفذ مختلف القرارات التي اتخذتها أجهزة منظومة الامم المتحدة . والحكومة الدستورية في بلدي مصمة ، في جملة أمور ، على أن

تظل على موقفها بعدم السماح بدخول الرياضيين من جنوب افريقيا الى بلادنا وذلك وفقا لقراري الجمعية العامة ١٤/٣٨ و ١٠٥/٣٣ ميم .

وتدرس حكومة بلادي الآن الطرق والوسائل المختلفة الممكنة لنشر المعلومات بشأن سياسات الفصل العنصري على الصعيد الوطني وذلك عن طريق الوزارات المختصة ، كما تطالب بذلك قرارات الامم المتحدة .

كذلك فاننا نشترك في المطالبة بوضع حد فوري غير مشروط للسجن غير العادل لنلسون مانديلا وجميع الذين حرموا من حريتهم بسبب معارضتهم لسياسات الفصل العنصري . إن اوروغواي بلد محب للسلام ، اننا نسعى الى السلم ونعتقد ان السلم هو الاسلوب الوحيد لحل الصراعات الداخلية والدولية . ونأمل أن يؤدي هذا الطريق الى إحداث تغيير أساسي في مجتمع جنوب افريقيا قبل أن يصبح الجهل العنيد للاقلية البيضاء نوعا من الانتحار وقبل أن يؤدي نفاذ صبر الاغلبية السوداء الى عنف لا حدود له . ولا يمكن البناء على الانقراض المادية والمعنوية لمجتمع ما ، كذلك فان المجتمع المريض معنويا ، مثل المجتمع العنصري القائم في جنوب افريقيا اليوم ، لا يمكن أن يبقى الى الابد . إن المخرج الوحيد ، الذي يجب اللجوء اليه دون ابطاء ، هو التفاهم السلمي فيما بين جميع الاعراق على أساس الاحترام الكامل لحقوق الانسان ولحرية الجميع في ظل ديمقراطية حقيقية تحكم فيها الاغلبية ، وفقا للمعايير السياسية لا المعايير العرقية ، وذلك نتيجة للتعبير الحر عن الارادة المشتركة ، وتحترم فيها حقوق الاقليات وواجباتها على أساس أن هذه الاقليات أعضاء ترتبط ارتباطا كاملا بالمجتمع الذي تنتمي اليه .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في زمان

آخر وفي مكان آخر ، كان هناك شخص بمفرده - رجل أسود في الخمسين من العمر - يمشي مجهدا في طريق ترابي أغبر ، عائدا الى بيته بعد ١٢ ساعة من العمل المضي . وقادته قدماه من الطريق الرئيسي المعبد بالقرب من مصنع الخشب الذي يعمل فيه الى الطريق

الترابي المهجور الموحش حيث يعيش مع أسرته . وكانت هذه الأسرة تعيش في كوخ من حجرة واحدة صغيرة ، ليس فيه كهرباء أو ماء جار أو دورة مياه .

كان يعيش في هذا الكوخ أربعة من البالغين وخمسة من الأطفال وبالرغم من فقرهم المدقع كانوا أمناء عاملين ، يواظبون في الذهاب الى الكنيسة ولا يسيئون الى أحد . ولم يكن أحد منهم ينتمي الى أية منظمة سوى كنيستهم ولم يشارك واحد منهم قط في أية حملة أو مظاهرة سياسية .

وفجأة وفي جنح الظلام سمع صوت آلة ، ورأى أنوار عربية وهي تقترب وعرف انها شاحنة صغيرة وعندما رأى شاحنتها زادت ضربات قلبه من الخوف والذعر ، وهما المرافقان الدائمان للرجل الأسود عندما يسير بمفرده في الظلام في هذه المناطق بصفة خاصة . وتوقفت الشاحنة فجأة حيث كان يسير وقفز منها أربعة رجال وأمسكوا به بقسوة ، وضربوه وركلوه بالاقدام وهم يلعنونه في هذه الاثناء . لم يتمكن من رؤية وجوههم لانهم كانوا يلبسون أقنعة وأردية لتخفي معالمهم . وبينما كانوا يهاجمونه سمع أصوات نباح كلاب آتية من خلف الشاحنة .

ألقوا به على الأرض وأضربوه ضربا حتى فقد الوعي تقريبا . كانت تفوح من هؤلاء الرجال رائحة خمر رخيصة وهم يضحكون ، أما هو فكان ملقى عند اقدمهم وهو يدمي . لقد صفعوه وشموه وسخروا به لانه أسود .

جذبوه بعنف من شعره حتى لامس الأرض . وقيدوا ذراعيه وقدميه بالحبال وجروه الى حفرة على جانب الطريق لم يشاهدها من قبل . وألقوه في الحفرة واقفا وأهالوا عليه القاذورات حتى غطته الى العنق وضحكوا وبدا أنهم يشعرون بسعادة حقيقية وهم يتأملونه في هذه الحالة اليائسة . ولانه كان مقيدا بالحبال ومدفونا حتى العنق ، لم يكن قادرا على تحريك أي جزء من جسمه الا عينيه وفمه ، وكذلك رأسه الى حد ما .

ذهب أحد الرجال الى الشاحنة وعاد بعد قليل ، يجره بشدة كلبان شرمان لا يكاد القيد الذي كان يمسكه الرجل بيديه القويتين يكبح جماحهما ، كان لعاب الكلبين يسيل

وأصيحها مركزة على الراس الظاهرة أمامها . كانت مخالبيها تحفر الأرض وهما يحاولان
الخلاص من قبدهما والوصول إلى الرجل الأسود الذي لا حول له ولا قوة .
وفي صوت هادئ رزين قال أحد المهاجمين للرجل الأسود ، انهم سيعطونه فرصة
عادلة ليدافع عن نفسه . سيطلقون صراح الكلبين عليه ، فإذا استطاع أن يقاوم
عدوانهما ١٥ دقيقة ، فانهم سيخرجونه من حفرة ويفككون وشاقه ويطلقونه حرا . لقد
كان هذا العرض هو كل الرحمة التي كان يتوقعها منهم .

وضحك الرجال الاربعة لدعابتهم ثم اطلقوا المنان للكلبين . كد الكلبان الان عن شهما المحموم وبدا ببطء اللف حول رأس الرجل الاسود . وفجأة قفز كلب منهما . والشئ الوحيد الذي فكر الرجل في عمله هو ان يحرك رأسه قليلا في محاولة بائسة لدفع الحيوان بان حاول عضه قبل ان يفتنسه ذلك الحيوان .

وعندما شاهدوا ذلك جن جنون الجبناء الاربعة . وركض احدهم نحوه وهو يطلق اللعنات ورفس بقدمه رأس الرجل الاسود رفعة سريعة قوية صارخا " قاتل بانصاك ياولسد قاتل بانصاك " وهو يفعل ذلك .

وعندما استمع الى الشروط التي يود الهمف فرضها على الشعب الاسود في جنوب افريقيا في كفاحه من أجل النجاة والتحرر ، اتذكر ذلك الزمن ، وذلك المكان ، وتلك الحادثة والمطلب المجنون الموجه للضحية العاجزة بان تقاتل " بانصاك " .

قل ان تجد بنودا على جدول اعمالنا نوقشت وحللت بنفس القدر والتعمق اللذين نوقش بهما الفصل المنصري . وإن هذا الشكل الخام من المنصرية المؤسسية الذي يجب ان نتصدى له قد شغل المجتمع الدولي طوال سنوات كثيرة . لقد كان الفصل المنصري موضوع مناقشة طويلة كان يبدو فيها احيانا انه ليس هناك جديد يمكن اضافته لما قيل بالفعل مرات عديدة ، وبوضوح كافٍ ، وباعتناع كبير وتعاطف جم . ومع ذلك ينبغي - علينا جميعا - ان نحاول .

إن صدق كلماتنا ليس هو الامر المهم . المهم ان نثبت على ما نقوليه . إن تكرار مناقشتنا ليس امرا بغيضا ولكن ما هو بغيض هو تكرار تعنت نظام بريتوريا وفطرته قصيرة النظر ، وكذلك ممارسته المستمرة لإرهاب الدولة .

ويشعر بعضنا ان هذه المناقشة ليست إلا طقوسا ثقيلة . وهم يؤمنون بان الامم المتحدة قد تكون في حالة افضل بدون هذه المناقشة . ولهذا ، فإننا نناشدكم بان يتخذوا تدابير فعالة لا لبس فيها ضد الفصل المنصري . وإننا نؤكد لهم انهم إذ فعلوا ذلك سوف تكون للمناقشة نغمة مختلفة . إذا كانت هناك حاجة في الواقع لمواصلة المناقشة بعدما .

إننا لا ندعي اننا نعرف كل شيء أو اننا نتحلى بالفضيلة التي تجعلنا نعرف بالتاكيد المطلق كيفية التعميل بالقضاء على الفصل العنصري . أولا وقبل كل شيء ، إن مرض العنصرية الشاذ يشيع في أنحاء عديدة أخرى من العالم تحت اقنعة مختلفة . ومع ذلك ، حتى هذا الشخص الذي وصفت كيف عذب في بداية بياني له حياة مختلفة اليوم . قد لا يكون عالمه متسا بالكمال . إلا ان احفاده لديهم بعض الأمل . وحياتهم أفضل . ويمكن ان يحققوا تقدما ملحوظا في حياتهم . ولهم أمل في أرض ميلادهم . هل يمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لجنوب افريقيا؟ هل التزمت حكومة جنوب افريقيا بأن تحمي حقوق جميع رعاياها؟ هل اعترفت حتى بأن جميع أفراد شعبها مواطنون ، أو بأنهم حتى بشر؟

إن الذي يميز الفصل العنصري أن نظام الاقلية في جنوب افريقيا قد حرم على الشعب في تلك الأرض المضطربة ان يحلم حتى بطريقة مختلفة للحياة . قد لا يرى البعض أن جنوب افريقيا دولة استبدادية . إلا أن الأدلة الموضوعية الساحقة تؤكد العكس . كيف يمكن ان نعرف الاستبدادية . إن لم نعلم جنوب افريقيا اليوم تحت ذلك التعريف؟ مهما كان الأمر مؤلما ، ينبغي أن نطرح اسئلة قليلة بغية أن نضع هذا الأمر في سياق السلم . فلننتصر للحظة أن عددا من الافريقيين - الرجال والنساء السود - قد استوطنوا في اوروبا واقاموا حكومتهم المميزة . ولنتصور انهم احتلوا ركنا من أجمل بقاعها وأكثرها انتاجا . ولنتصور انهم نزعوا ملكية تلك الموارد وتلك الأرض ، ولبسوا الشعب من كرامته ، وانتهكوا عرض النساء وبطشوا بالاطفال ، واستفلوا القسوى العاملة دون هوادة . الى متى يمكن ان يسمح بذلك ، ٥٠٠ سنة ، أو ٥٠ سنة ، أو خمسي سنوات ، أو خمس دقائق؟ كم من الناس ينبغي ان يقتل بموجب هذا النظام بغية إشارة الادانة الدولية الشاملة والمزل - ٧٠٠ ، أو ٧٠ ، أو سبعة أو شخص واحد فقط ؟ مع هذا العنف المكثف الذي يعاني منه شعب جنوب افريقيا ، كيف يمكن لأي فرد أن يتكلم عن السمي من أجل حل سلمي قبل أن يندلع العنف؟ كيف فقد العديد من الناس في جنوب افريقيا ارواحهم ، ان لم يكن ذلك نتيجة للعنف؟ كيف فرض الفصل العنصري ،

إن لم يكن عن طريق العنف؟ كيف يحكم بوتها ويرهب ، إن لم يكن عن طريق العنف؟ إذا كان يقال للعالم بأنه لا يجب أن نتفاوض مع الإرهابيين ، فلماذا يقال لنا أن شعب جنوب افريقيا - وهو ضحية العنف - ينبغي أن يشجب العنف ويتفاوض مع النازيين اللذين يرهبونهم؟ إلى متى يمكن أن نتجاهل حقيقة أن حكومة جنوب افريقيا في حالة حرب مع جيرانها ، وفي حالة حرب مع الأمم المتحدة ، وفي حالة حرب مع شعبها نفسه ، من جميع الأجناس ، وفي حالة حرب مع كل معيار لللياقة والحضارة ؟

إننا لم نأت إلى هنا اليوم بأفكار جديدة ، أو كلمات محرية ، أو حلول بسيطة . فإننا نشعر بالاحباط وخيبة الأمل مثل الجميع هنا . ولا نعرف ما الذي يمكن أن يفعل لكي يتفهم ويقدر بعض أعضائنا الحاح الحالة وضرورة انضمامهم لتوافق الآراء الدولي المتزايد . كم من الوقت يعتقدون أنه متاح لنا؟ إلى أي حد يعتقدون أن شعب جنوب افريقيا سوف يسمح بذلك؟ ألا يدركون أنه حتى أرق الناس لهم حدود في صبرهم؟

نرجو أن نستمع قريبا إلى الكلمة الأخيرة عن هذا الموضوع . وللأسف ، إننا نعرف أن البشرية لن تنعم بذلك . وبالتالي علينا أن نعبر عن بغضنا للفصل العنصري وتقديرنا لأولئك الذين يجاهدون دون كلل خدمة لارقي غرائز البشرية .

ولهذا ، فإننا نشيد بأولئك الذين يقاتلون لتحرير جنوب افريقيا ، وأولئك الذين يفضحون ذلك المجتمع ويكشفونه على حقيقته . ونشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها السيد غاربا ، الممثل الدائم لنيجيريا . وأن تقرير اللجنة وتوصياتها اطار مناسب وحكيم يمكن من خلاله أن نواصل جميعا تأييدنا للكفاح ضد الفصل العنصري . ونتعشم أن تجعل كل أمة مثثلة هنا اليوم أفعالها تتماشى مع كلماتها بشأن هذا الموضوع .

وفي المستقبل عندما لا يكون للفصل العنصري أي وجود ، وعندما يتخذ الكفاح ضد العنصرية بعدا جديدا ، سوف يحكم المؤرخون في كتاباتهم على أعمالنا لا على

كلماتنا . واننا نعرف ما يمكن أن يقوله رئيس وزراء الهند راجيف غاندي ، والسفير
غاربا ، واوليفار تامبو وكثيرون آخرون لاحفادهم في ذلك الوقت . واننا
نتساءل : ما الذي يمكن أن تقوله القلة التي اختارت اللامبالاة وعدم الاكتراث
لاحفادها ولاحفاد نيسلون مانديلا؟

السيد كامسرى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة اخرى

تبحث الجمعية العامة البند ٢٥ من جدول الاعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا " - وهي سياسة ادانها المجتمع الدولى دوما باعتبارها جريمة ضد البشرية وتهديدا للسلم والامن الدوليين .

لذلك فاننا نلاحظ بأسف عميق ان هذا البند المطروح علينا ، والذي ظلت هذه المنظمة تتناوله منذ انشائها ، مازال مبعث قلق بالغ . وعلى الرغم من ان هذا العام يتوافق والذكرى الاربعين لانشاء منظمتنا والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، مازال الشعب الافريقى الاصلى فى جنوب افريقيا يتعرض فى الوقت الحالى لاضهاد نظام الفصل العنصرى ؛ المفروض عليه عن طريق ابشع الوسائل المتاحة لدى نظام بريتوريا العنصرى الامر الذى يشكل تحديا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، وقرارات الامم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . ومن ثم ، يتعين على الجمعية العامة واجهزة الامم المتحدة والدول الاعضاء ان تضاعف جهودها لعلاج هذه الحالة البشعة بكل الوسائل التى يقتضيها الامر .

وما فتئ وفى يتابع عن كثب الحالة المتردية السائدة فى جنوب افريقيا والمنطقة بكاملها . ونحن نلاحظ ان مقاومة نظام الفصل العنصرى قد زادت بشكل فعال وتواجه بالتالى موجة جديدة من الاعمال القمعية من جانب نظام بريتوريا . وقد ادى هذا بدوره الى تصاعد العنف وإراقة الدماء . ونلاحظ بقلق عميق فقدان الحياة كل يوم تقريبا بين السكان السود وبعضهم من الاطفال الصغار . ومن الحقائق التى لا جدال فيها ، ان السبب المباشر للاضطراب الحالى فى جنوب افريقيا هو استمرار نظام بريتوريا العنصرى فى انكار الحقوق غير القابلة للتصرف على اغلبية شعب جنوب افريقيا متحديا بذلك جميع القواعد الاساسية للسلوك الانسانى المتحضر .

واثناء الاشهر القليلة الماضية وحدها ، شاهدنا الكثير من الغطاءات التى ارتكبتها نظام بريتوريا ضد الشعب الاسود . ولا شك ان الاعمال الشائنة التى ارتكبتها

سلطات جنوب افريقيا في" كروسروذن "وفي البلدات الاخرى في بداية هذا العام وفرض حالة الطوارئ في ٢٦ مقاطعة في تموز/يوليه وفي كيب تاون " في الاسبوع الماضي ، وكذلك الاعدام الوحشي للسيد مولواز يوم الجمعة ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ، تحديدا للنداءات الدولية بالرافة ، وقتل ٧٥٠ شخصا اسود ، والاعتقال التعسفي لمئات الاشخاص السود واحتجازهم ، كل هذا قد ادى الى المزيد من المقاومة والمزيد من التأييد الدولي لتلك المقاومة . وهذه الاعمال التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصرى هي دليل جديد على لانسانية سياسته وممارساته البغيضة ودليل على لا اخلاقية ذلك النظام . ومع ذلك توامل حكومة جنوب افريقيا التمسك بنظام الفصل العنصرى غير الاخلاقي متحديا بذلك الرأى العام العالمى وذلك بتنفيذ سيامة اقامة البانتوستانات على نحو اكثر تمييزا ، وكذلك عن طريق قوانين تصاريح المرور بغية حرمان الشعب الاسود من حقوقه . كما يواصل نظام بريتوريا فرض ما يسمى بالدمتور الجديد الذى يرمى الى ضمان الامتيازات غير المشروعة التي كسبتها الاقلية البيضاء ، واستبعاد معارضيه من ممارسة اية حقوق سياسية .

وهنا اود ان اقتبس العبارات البليغة التالية التي ادلى بها الاسقف ديسموند توتو عندما تكلم من على هذه المنصة منذ بضعة ايام :

" إننا نواجه بحواجز الشرطة في كل مكان . أنا أسقف جوهانسبرغ وحائز على جائزة نوبل كما قلت ومع ذلك جرى تفتيش زوجتي وبناتي جسديا عند حاجز من حواجز الشرطة . انهم لا يكتفون بتمريغ كبريائنا في الوحل بل يدومنه بالاقدام ويصقون عليه . إن شعبنا يقتل كل يوم كما لو كان شعبنا ممن الذباب . مجرد احصائيات ، قتل اسود . قتل اثنان من السود . قتل ستة ممن السود . ألا يهتمكم من العابر؟ ما الذى ينبغي علينا ان نقوله ولم نقله بعد؟ فليمنحنا الله بلاغة بحيث يسمعنا العالم . وكل ما نريده هو الاعتراف بنا ككائنات بشرية خلقها الله .

" لكن ألا يهتم العالم أن يعتقل ٨٠٠ من السود وبعضهم يبلغ السابعة

من العمر وأن يتعين عليهم أن يقضوا ليلة في السجن . الا يروعكم ويشير منكم
هذا؟ هل سيكون الغرب بهذه السلبية لو كان الضحايا من البيض لا السود؟ هل
السود بهذه التفاهة بحيث يمكن التضحية بهم؟" (A/SPC/40/PV.15 ، ص ١١
و ١٢).

وفي ضوء ما تقدم ، ما فتئت تايلند باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الامن
تؤيد تأييدا كاملا قرارات الامم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة ولاسيما قرار مجلس الامن
٥٥٦ (١٩٨٤) الذي ، في جملة امور ،

" يطالب بالاستئصال الفوري لشافة الفصل العنصرى بوصف ذلك الخطوة
الضرورية تجاه الممارسة الكاملة لحق تقرير المصير في جنوب افريقيا غير
مجزأة " .

كما يطالب بهدم هياكل البانتوستانات والتوقف عن اقتلاع الشعب الافريقي المحلي
وترحيله ونزع جنسيته . كما يرفض وفدى الدستور الجديد الذى فرضه نظام بريتوريا
باعتباره لاغيا وباطلا ، ويعتبره عاملا من عوامل مفاخرة الحالة الخطيرة بالفعل
السائدة داخل جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك فان وفدى ، اذ يؤيد قرار مجلس الامن
٥٦٩ (١٩٨٥) ، يطالب برفض حالة الطوارئ والافراج فورا ودون قيد او شرط عن جميع
المسجونين السياسيين والمحتجزين بما في ذلك السيد نيلسون مانديلا .

ويلاحظ وفدى كذلك بقلق بالغ تصاعد اعمال العدوان العدائية المستمرة دون
سابق استفزاز من جانب نظام بريتوريا ضد الدول المجاورة . وبخاصة غزواته الاخيرة
لانغولا وبوتسوانا منتهكا بذلك سيادة هذين البلدين ولامتها الاقليمية . وبالإضافة
الى ذلك ، مازال نظام جنوب افريقيا العنصرى يستخدم اقليم ناميبيا الدولى كمنطلق
لمواصلة هجماته العسكرية ضد البلدان المجاورة ، بغية اضعاف التأييد المستمر الذى
تقدمه تلك البلدان لشعب ناميبيا . وهذه الاعمال غير الشرعية ، اذا ما استمرت ، سوف
تؤدى الى زيادة الخطر الماثل على السلم والامن الدوليين في المنطقة بأسرها . لذلك
يطالب وفدى بأن يمتنع نظام بريتوريا دون قيد او شرط عن جميع اعمال العدوان ضد
الدول المجاورة ، وأن يحترم احتراماً تاماً سيادة هذه الدول ولامتها الاقليمية .

وللاسباب سالفة الذكر ، سيواصل وفدنا التصويت مؤيدا لهذا الموقف الصحيح اخلاقيا بشأن هذا البند في مجلس الامن وفي الجمعية العامة على السواء . وفضلا عن ذلك ، فان تايلند تؤيد تأييدا شاملا وتلتزم التزاما دقيقا بجميع قرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن جنوب افريقيا . وعلى ذلك ، ليس لتايلند اية علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، وقد قامت طوعا بفرض حظر تجارى على جنوب افريقيا منذ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

وحكومة تايلند ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وخاصة القرار ٧٣/٣٩ الصادر في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، اذانت كذلك الفعل العنصرى في الالعاب الرياضية وسوف تواصل وقد الاتصالات التي من شأنها ادامة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا .

ويود وفدنا أن يسجل عميق تقديره للجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصرى ، برئاسة السفير جوزيف غاربا ممثل نيجيريا وللأمين العام للامم المتحدة على جهودهما الدؤوبة من أجل تعزيز الوعي والتأييد الدوليين في هذا الخصوص .

ويود وفدنا ان يعلن مرة اخرى ان تايلند تؤيد مجموعة الدول الافريقية بشأن هذا الموضوع ، من اجل القضاء الكامل على نظام الفعل العنصرى البغيض في الجزء الجنوبي من افريقيا.

وختاما ، أود أن اقتبس مرة أخرى من عبارات الاسقف توتو البليغة ما يلي :
 "إن الفعل العنصري يشكل خطرا على السلم العالمي ، ومن واجبنا تجاه
 الاجيال المقبلة أن نضع حدا له . فلنشترك في المسمى الرائع من أجل تحريير
 شعب جنوب افريقيا كله ، البيض والسود على السواء . وسنتحرر جميعا ، السود
 والبيض صوية ، وسنتذكر الذين ساعدونا على نيل حريتنا". (A/SPC/PV.15 ،

ص ١٦)

السيد اوفونو (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ثلاثين

عاما مضت ، أقر مؤتمر لشعب جنوب افريقيا أن بلاده لن تتحرر ابدا حتى تعيش شعوبها
 في اخوة ، وتتمتع بحقوق وفرص متساوية ، وانه لن تضمن الحقوق الاساسية للجميع ، دون
 تمييز بسبب اللون والعرق والجنس والعقيدة ، إلا بقيام دولة ديمقراطية بناء على
 إرادة جميع أفراد الشعب . وقد عقدوا العزم على الكفاح معاً ، بكل ما لديهم من قوة
 وشجاعة ، حتى يتم تحقيق تغييرات ديمقراطية في جنوب افريقيا .

وإذ تحتفل الامم المتحدة بالذكرى الاربعين لانشائها هذا العام ، فإن شعب جنوب
 افريقيا أيضا يحتفل بمرور السنة الثلاثين على اعتماد الوثيقة العظيمة والتاريخية -
 ميثاق الحرية - وهي برنامج عمل لكفاح الشعب من أجل الحرية والمساواة والعدالة
 والكرامة الانسانية وتقرير المصير .

ولهذا فمن المناسب والملام ، في الوقت الذي نعد فيه اوجه النجاح والافاق
 لهذه المنظمة بعد أربعة عقود من وجودها ، أن نلطف الضوء على محنة شعبي جنوب
 افريقيا وناميبيا اللذين ما فتئا يتعرضان لمعاناة لا توصف تحت وطأة الفعل العنصري
 والاستعمار .

منذ اربعين عاما مضت ، أكد الاعضاء المؤسسون لمنظمتنا من جديد على ايمانهم
 بحقوق الانسان الاساسية ، وبكرامة الانسان وقيمه ، وبالحقوق المتساوية للرجال
 والنساء والامم كبيرها وصغيرها . وفي هذا السياق ، اسحوا لي ، باسم وفد اوغندا ،
 وباسمي شخصيا ، أن أشيد إشارة حارة بالسفير جوزيف غاربا ممثل نيجيريا وبلجنته على

جهودها المتفانية من أجل نصره حرية الانسان وكرامته . لقد فعل تقريرها مرة أخرى ، ببراعة وشمول ، ألوان العذاب اللإنسانية التي تتعرض لها غالبية شعوب جنوب افريقيا .

إننا نجتمع هنا في وقت ينصب فيه إهتمام العالم على الاحداث المتفجرة الجارية في جنوب افريقيا . وهذا الاهتمام المتزايد له ما يبرره تماما . فالحالة في جنوب افريقيا قد تردت على نحو مأساوي في الأشهر الاخيرة . وقد وصلت الى مرحلة حرجية على الصعيدين المحلي والدولي .

وعبرالكفاح الطويل المرير ضد الفصل العنصري ، ما فتئ النظام العنصري في جنوب افريقيا يلجأ على الدوام الى تكثيف القمع لعد الطريق امام اي زيادة في المعارضة . وما فتئ على الدوام يواجه بتحد تلك التعبيرات الدولية عن الاشمئزاز . وهذا المسلك في حد ذاته ليس بجديد في حالة جنوب افريقيا . إن السياق الذي تمسك فيه النظام العنصري باستماتة بالنهج الذي مارسه وأتقنه على مر السنين ، هو الذي يقرب جنوب افريقيا من خطر الجحيم الذي تنبأنا بحدوثه منذ امد طويل .

وفي تموز/يوليه من العام الماضي ، ورغم التحذير الدولي القوي والرفض الداخلي ، مضى النظام العنصري في جنوب افريقيا بتنفيذ "الاصلاح الدستوري" المعلن عنه . وقد شكل نظاما برلمانيا ثلاثيا ، يتشاطر فيه السكان البيض والذين من أصل آسيوي والملونون هيكل سلطة معزول ومزيف . وبهذا العمل صمت جنوب افريقيا الى زيادة تعزيز نظام الفصل العنصري عن طريق تقسيم صفوف الغالبية السوداء المقهورة والمحرومة بمرة دائمة من حقوقها الشرعية . لقد كان الاصلاح الدستوري المزعوم يرمي الى إكمال سياسة الهانتومستانت التي حطت جنوب افريقيا بواسطتها من كرامة السكان السود وحرمتهم من حقهم في المواطنة .

لقد لقي عمل جنوب افريقيا إدانة على النطاق العالمي . وقد أشار في داخل البلد ردة فعل شاملة في صفوف المناهضين للفصل العنصري من كل الاعراق . فمن جوهانسبرغ الى بورت اليزابث ، يعبّر شعب جنوب افريقيا المقهور نفسه ضد الفصل العنصري بالمظاهرات الضخمة وبأشكال أخرى من العصيان المدني .

لقد كان رد فعل جنوب افريقيا تجاه هذه الموجة الجديدة من المقاومة مألوسا تماما فبطريقة تدكرنا بما حدث في شاربيل وسويتو ، اطلق النظام المنصري المنسان لكامل آلية قوات الشرطة والقوات العسكرية الوحشية . ومن مستوطنة سوداء الى اخرى ، كانت قوات الشرطة الغازية التابعة لجنوب افريقيا تطلق نيرانها وتقتل وتشوه المتظاهرين غير المسلحين ، ومعظمهم من الشباب والنساء والاطفال . وعدد الضحايا في هذه الانتفاضة المتفجرة المستمرة يتزايد يوما بعد يوم . وقد تكثرت الحملة الارهابية التي شنتها جنوب افريقيا في تموز/يوليه من هذا العام بفرض "حالة الطوارئ" الصارمة .

وفي الوقت ذاته ، لايزال يسود النمط المعتاد المتمثل في أعمال القمع والمضايقة . فقد اعتقل عدد من الزعماء الاسوييين في أعقاب المقاطعة المدوية للانتخابات المزعومة التي فرضت على مجموعاتهم . وتم القبض على غالبية زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة ، واتهم العديد منهم بالخيانة العظمى .

وتعزز جنوب افريقيا أكثر من أي وقت مضى عمليات فرق الموت التابعة لها ، والتي تنحصر مهمتها في إغتيال الزعماء المناهضين للفصل المنصري . والنقابيون المناهضون للفصل المنصري مازالوا يعانون من التعذيب والموت في السجون . وفي جنوب افريقيا ، تخاف حكومة الفصل المنصري حتى من الموتى ، رغم أن كل إنسان يعرف أن الموتى لا يتكلمون . ولهذا ، فإن المشيمين السود يحاطون بالبنادق ، كما لو أن حضور الجنازة أصبح جريمة . واطفال المدارس الابرياء يساقون يوميا الى مراكز الشرطة ليواجهون التهديدات والوحشية .

هناك خوف بين صفوف شعوب جنوب افريقيا ، خوف بين صفوف الغالبية وبين صفوف الاقلية البيضاء على حد سواء ، وهو خوف من التطور الحالي للاحداث وخوف من المستقبل . لقد آن الاوان ليرى النظام الفاشي في جنوب افريقيا انه منذر بالخطر . ففيما مضى كانت غالبية شعوب جنوب افريقيا تدير خدما الاخر عندما تصفع . وهي الآن تمتلك الشجاعة لتقذف الاحجار . فماذا بعد ذلك ؟ ما فتئت هذه المنظمة منذ عام ١٩٤٦

تشدد على ضرورة الاصلاح في نظام جنوب افريقيا . وظل النظام الاربعةين عاما لا يكتسح بمختلف قرارات الامم المتحدة ويتجاهلها . واليوم يدعي انه يدخل بعض الاصلاحات المؤدية الى انشاء نظام ديمقراطي ، بواسطة ادخال نظام البانتوستانات والنظام البرلماني الثلاثي . ياله من هزة بالديمقراطية . كيف يمكن للبلدان الديمقراطية ان تدافع عن هذا النوع من النظام الديمقراطي في جنوب افريقيا ولا تقبله مع ذلك في بلدانها ؟

إن الذين ظلوا دائما ينظرون بشك وتجاهل لتحذيراتنا المتكررة بأن مفهوم جنوب افريقيا عن الاصلاح لم يكن إلا خدعة لتضليل الرأي العام الدولي ، لديهم الآن الدليل القاطع وباعتراف سادة الفصل العنصري انفسهم . ففي ١٥ آب/اغسطس من هذا العام ، كشف السيد بيتر بوتها نفسه بملف أمام بقية العالم وأكد من جديد عن تصميم نظامه على التمسك بأص الفصل العنصري حتى النهاية . وكل الوعود التي اعقبت ذلك باسم الاصلاح كانت على قالب هذا المفهوم القديم .

بيد انه ليس هناك لبس حول الاتجاه الحالي للكفاح ضد الفصل العنصرى . فمعالم الصورة أصبحت في منتهى الوضوح وشعب جنوب افريقيا المضطهد ، لا سيما جيل الشباب منه ، عانق راية الحرية وارتقى بمحاربة الفصل العنصرى الى مستويات عليا جديدة . فقد تصدى للقوة العسكرية الفاشية لنظام الاقلية العنصرية ، متسلحا بإرادة الحرية التي لا تقهر . وبدأ بصورة جماعية وبمعزم في إفشال نظام الفصل العنصرى وجعل البلد ، في ظل النظام الحالي ، غير قابل للحكم .

إن أوغندا تحيي شباب جنوب افريقيا البواسل . وتؤكد من جديد تضامنها القوي مع حركات التحرر الوطني لجنوب افريقيا ، لا سيما المؤتمر الوطني الافريقي ، الذى يواصل قيادة النضال من أجل تخليص وطنه من براثن القمع .

وفي هذه المرحلة من محاربة الفصل العنصرى فإن السؤال المطروح على المجتمع الدولي واضح . إما الإذعان لفطرسة جنوب افريقيا وتحديها أو العمل الى جانب الحرية والعدالة بغية الاسراع بإفول عهد الفصل العنصرى . وموقف أوغندا من هذه المسألة الحاسمة الالهية ثابت وقطعي . لقد نادينا لزمنا طويل بضرورة قيام المجتمع الدولى باتخاذ اجراءات حاسمة ومتسقة ، بما فيها فرض الجزاءات الإلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد نلاحظ مع التقدير توافق الآراء الدولي الذى تبلور لصالح عزل نظام الاقلية العنصرية . ونرحب بصفة خاصة بالتأكيدات التى قدمتها كندا واوراليسا ونيوزيلندا وكذلك اتفاق الكمنولث المعتمد في ناسو اثناء المؤتمر الاخير لرؤساء دول وحكومات الكمنولث . ونرحب أيضا بفرض جزاءات انتقائية من جانب البلدان النوردية ومؤخرا من جانب اغلبيه بلدان الاتحاد الاقتصادى الاوروبى وكذلك الولايات المتحدة ، بإعتبار ذلك توجها مباشراً بالخير وإن كان محدودا . ذلك أننا لا نعتقد ان الارتباط البقاء يمكن ان يحمل جنوب افريقيا على التراجع والتخلي عن الفصل العنصرى .

إلا أن خطورة الحالة في جنوب افريقيا تتطلب اليوم اجراءات تتجاوز انصاف الحلول أو الحلول الرمزية أو غير القاطمة . لهذا السبب تجدد اوغندا مناقشة مجلس الامن أن يعتمد جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا . وبالمثل ندين البلدان

الغربية وشركاتها عبر الوطنية التي توفر ، عن طريق تعاونها مع جنوب افريقيا في الميدان الاقتصادي والعسكري والنووي ، الادوات المادية والمعدنية لإدامة الفصل المنصري .

وإجمالاً ، إن مسألة الفصل المنصري لها ثلاثة أبعاد . الفصل المنصري ، داخل جنوب افريقيا نفسها يعني إنكار الحقوق غير القابلة للتصرف للأغلبية السوداء ووصمة عار لمبادئ المساواة والكرامة وقيمة الانسان المنصوم عليها في ميثاق الأمم المتحدة . ثانياً ، وبالإضافة الى ذلك ، إمتد هذا النظام الى اقليم ناميبيا المستعمر من خلال احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي له . ثالثاً ، سعت جنوب افريقيا الى جعل منطقة الجنوب الافريقي برمتها منطقة عازلة حول الفصل المنصري . وتحقيقاً لاهدافها شنت أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد البلدان المستقلة المجاورة .

لذلك يتوجب على الدورة الاربعة للجمعية العامة أن تصدر حكمها بموت عال وبوضوح على سياسة الفصل المنصري الفاشية هذه . وعليها أن تذكر جنوب افريقيا بحزم بأن العالم لن يسمح دون مقاومة بإزدهار نظام فاشي آخر قائم على مفاهيم نازية . ولا بد لها من المطالبة بإلغاء الفصل المنصري على الفور .

السيد ولد بي (موريتانيا) : السيد الرئيسي ، أود أن اغتنم الفرصة

لأجدد لكم التهاني الصادقة التي قدمها لكم وزير خارجية بلادي منذ أيام على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة تاريخية من عمرها . واننا لواثقون من انه بفضل كفاءتكم وخبرتكم الواسعة ستكفل بقية أعمالنا بالنجاح كما هو الحال حتى الآن .

لقد عانت شعوب عديدة من الاستعمار ، وهو أكبر مظاهر استغلال الانسان للانسان . إلا أن أبشع شكل للعلاقة بين انسان وآخر وأكثرها تخلفاً هو نظام التمييز المنصري الذي نشاهده اليوم في جنوب افريقيا لما ينم عنه من تكبر وحقد وبطش بهدف الحفاظ على امتيازات اقلية تدعي العُلوية بسبب لونها وعرقها .

إن نظام التمييز المنصري في جنوب افريقيا يستخدم كل وسائل الخطف والارهاب والتعذيب من أجل إبقاء شعب بكامله معبداً ، ولقد عودنا - كنظام تل أبيب في الجانب

الآخر من عالمنا العربي الافريقي - على تحدى المجموعة الدولية وإهمال نداءاتها وقراراتها .

إلا أن أصاليب نظام بريتوريا المنصرية ومحاولة تقنينها باءت بالفشل ولن تؤدي إلا إلى مزيد من العنف وعدم الاستقرار ، كما برهنت الاحداث طيلة هذا العام .
إن الجمهورية الاسلامية الموريتانية لتؤكد على التطبيق الحازم لقرارات الامم المتحدة التي تحدد الوسائل والسبل لإنهاء نظام الفصل العنصرى وذلك بإقامة نظام ديمقراطى قائم على مبدأ الاغلبية في دولة موحدة .
ونرى أن الشرط لذلك هو الوقف الفورى لسياسة القمع والتمذيب والإعدام ، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وعلى رأسهم المناضل الكبير نلمون مانديلا وإيقان الاعتداءات المتكررة على الدول المجاورة .

إن التجربة أثبتت أن حكام بريتوريا لن يتجاوبوا طواعية مع هذه الحلول الموضوعية التي تضمن إعادة السلام والاستقرار إلى شعوب ودول جنوب القارة الافريقية .
وعليه فإنه - في هذا العام التاريخي - على جميع أجهزة الامم المتحدة وخاصة مجلس الامن اتخاذ اجراءات صارمة تتماشى مع تطور الاحداث هناك ، بغية معاقبة نظام بريتوريا بفرض مقاطعته في جميع الميادين وبالذات في المجالات الاقتصادية والعسكرية .

إن اهانة الانسان للانسان ، باى شكل كان ، عمل اجرامي اذانتته الانسانية على مر التاريخ . فشاني الخلفاء المسلمين ، عمر بن الخطاب ، في نقده ومماقبتة لمن يحتقر الشعوب ويستغلها ، قال قولته المشهورة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا" . ونحن نقول : من اين للحكام المنصريين في جنوب افريقيا الحق في الاستمرار في فرض وجودهم على شعب يريد التمتع بالحياة الحرة الكريمة على ارضه ؟ .

إن الانتفاضة الثورية الشاملة لشعب جنوب افريقيا المناضل ، بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، ستنتهي نظام الابرتهاييد ، كما انتهى نظام روديسيا المنصري ، ومتقضي على اسطورة بوتا ، كما قضي على اسطورة ايان سميث ومتؤدى حتما الى انتصار الحرية والمساواة في جنوب افريقيا .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من المصعب

بالفعل ان نجد كلمات واساليب جديدة للتعبير عن المشاعر والاهداف التي نتشاطرهما جميعا ، اى : النفور من الفعل المنصرى والرغبة في اقتلعه ، وهو الهدف المشترك الذى ما نرحنا نكافح من اجله منذ زمن طويل .

ولكن في هذه السنة التذكارية للأمم المتحدة ، عندما تجدد الامل ويؤكد من جديد على مبادئ هذه المنظمة ، فإن مما يخلج الصدر ان نلاحظ ان العالم لا يزال مقتنعا ، بعد كثير من المشاق والنضال ، بأنه يمكننا الآن ان نبدأ بالعد التنازلي للايام الاخيرة لافة الانسانية هذه ، وان صرح المنصرية والاضطهاد بدأ يتزعزع اذ صر بآثار اولى العقوبات الفعالة . ويتمين علينا الآن اكفر من اى وقت مضى ان نخاض جهودنا ونتمزز وحدتنا ونؤكد تضامننا مع هذا الكفاح .

إن بيرو سعيها منها الى الإسهام في نصرة العدالة والمنطق في جنوب افريقيا ، والى الإظهار الفعلي لتضامنها مع بلدان خط المواجهة ، فحاليا عدوان جنوب افريقيا ، وتأييدها لها وتوحيد صفوفها معها ، اقامت مؤخرا علاقات دبلوماسية رسمية مع انغولا ، واقتربت رسميا إقامة مثل هذه العلاقات مع زيمبابوى وبوتسوانا وموزامبيق - وستصدر الاعلانات المتعلقة بذلك بصورة مشتركة مع هذه البلدان الشقيقة في الايام المقبلة .

وفي بيان رسمي أدانت حكومة بلادي بمورة قاطعة إعدام المناضل بناجيمن مولويني ، باعتبار ذلك جريمة وحشية ، وناشدت مرة أخرى ضمير البشرية للقيام بعمل جماعي ضد الفصل العنصري وضد من يدعونه .

إن الضغط الدولي سيؤدي تدريجياً إلى استئصال الفصل العنصري وإقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا . وتعد اتفاقات ناسو خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه . وفيما يتصل بالأهداف المباشرة ، يتعين علينا وضع حد لحالة الطوارئ ، ورفع الحظر عن أنشطة المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا وجميع الأحزاب الأخرى ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا وبقية السجناء السياسيين . ويتعين علينا أيضاً أن نتخذ تدابير أخرى تسمح بحرية التعبير وتقرير المصير للأغلبية السوداء وللممثلين الشرعيين باختيار مستقبل بلادهم .

ومن أجل تحقيق ذلك يتعين علينا أن نفرخ على الفور عقوبات اقتصادية شاملة ضد جنوب أفريقيا ، وأن ندين بوجه خاص عدم الامتناع لحظر الأسلحة ، مهما كانت جهته ، الذي فرضه مجلس الأمن ، والذي دعت إليه بييرو ، في أيلول/سبتمبر بوصفها عضواً في مجلس الأمن ، على إثر الهجوم الأخير الذي شنته جنوب أفريقيا على أنغولا .

ويمثل الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، الذي يتيح القيام بمثل هذه الانتهاكات ، عنصراً آخر يستحق إدانة المجتمع الدولي ومنظمتنا ، التي يجب عليها ألا تسمح بأن يكون هذا التحدي لسلطاتها وللنظام القانوني الدولي الذي تمثله قد مضى عليه ، بمد بضعة أشهر ، ٢٠ عاماً .

إن العالم بدأ أخيراً يتفاعل مع مأساة شعب جنوب أفريقيا ومعاناته وتطلعاته . فقد بدأت حركة سياسة وأخلاقية عالمية النطاق بتعبئة الحكومات للقيام بعمل يستهدف حلاً أكيداً .

لقد أصبح نظام العزل العنصري الآن محاصراً داخلياً وخارجياً . فبينما يعمد الكفاح البطولي الذي يشنه شعب جنوب أفريقيا في جميع الميادين ، اكتسب العمل الدولي تعزيراً كبيراً ، بما في ذلك العمل الذي اتخذته البلدان التي لها تأثير

اقتصادي وعسكري وسياسي ، وجرى الاعراب عن الإدانة العالمية للفعل العنصري في جنوب افريقيا في بيانات الاغلبية الساحقة من قادة العالم الذين وقفوا على هذا المنبر قبل بضعة أيام .

لقد شهدنا ، بوصفنا عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري منذ عدة سنوات ، الإسهام القيم نحو هذه الغاية ، الذي قدمه رئيسها جوزيف غاربا ، ممثل نيجيريا ، الذي نشيد به إشادة إعجاب وتقدير . ونود أيضا أن نشيد بممثل برببادوس لنجاحه في إعداد واستكمال مشروع اتفاقية دولية لمناهضة الفعل العنصري في الاعراب الرياضية التي من شأن اعتمادها من جانب الجمعية العامة أن يبرز عملنا ويوحده في الكفاح ضد التمييز والإجحاف .

إن بيرو تشارك في هذه القضية ، التي هي أيضا قضية شعبنا ، بالاقوال والافعال .

ونظراً لاننا كرمنا انفسنا من أجل السلم والحوار ، فإننا نغلب الحوار على المجابهة في حل المشاكل ، وإننا نأمل في أن تفهم بريتوريا افضلية بدء الحوار فوراً . ولا يسمنا إلا أن نسلم بشرعية الكفاح عندما يكون هو طريق العمل الوحيد الذي يمكن بموجبه حماية المساواة والحرية والعدالة بغية أن يتمكن شعب ما من العيش في كرامة واعتزاز بالنفس .

إننا نواصل مشاطرة الخبرات الاخوية مع شعب جنوب افريقيا التي جاءت من ماضينا الاستعماري ومن مجتمعنا المتعدد الاعراق . فهذا هو أساس تضامننا الحقيقي مع الكفاح ضد الفعل العنصري ، المنصوب عليه في ميخاقنا الذي يتم على معاواة الناس امام القانون ، دون أي تمييز ، ويرفض جميع أشكال الامبريالية والاستعمار والتمييز ، ويعرب عن التضامن مع جميع شعوب العالم المخطهة .

واليوم ، فإننا نوكد تضامننا هذا والتزامنا ، ويسعدنا أن نعلن إيماننا بالنصر النهائي لقضيتنا .

السيد لويي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما انتهى المقعد

توتو من كلمته يوم الاثنين الماضي ، اشار زملائي الكنديون الى انه لم يعد هناك ما يقال بعد ذلك . في ذلك الوقت ، لم اتمكن من أن اكون هنا ، ولكن كان بإمكانني وأنا اقرا خطابه بعد ذلك أن اراه بعقلي كما رأيته من قبل ، واقفا على هذه المنصة ، ملحاً منفعلاً صافي التفكير ، يتطلع الى العالم كله وكأنه نسخة ممفرة من نبي من انبياء العهد القديم يتصاعد صوته في ايقاعات متتالية يفند بشكل مفحم قضية مناهضة الفصل المنصري .

اجمل ما في توتو بساطة فصاحته . إنه يذكرنا في البداية ببلده الحبيب وهو يحترق ويذمي دون داع حتى الموت ، ويذكرنا في الختام بأنه سوف يذكر الذين ساعدوا شعبه على نيل الحرية . وفيما بين هذا وذاك ، وسط الحجة والتحليل والتوثيق والعبارات اللاذعة وطلب السلم شيء واحد ، شيء واحد يعد ظاهرة ، كان غائبا : لم يكن هناك حتى مجرد همس ينم عن الحقد أو الكراهية أو الانتقام .

هذه السمة التي تميز الزعماء السود لجنوب افريقيا تنهلني دائما . مهما كانت عوامل الإشارة ، ومهما كان عمق اليأس ، ومهما كان قبح أدوات القسر الخاصة بالمنصرية ، فإن اتباع توتو في هذا العالم - شأنهم شأن اتباع لوثولي قبل ذلك بخمسة وعشرين عاما - يرفضون الشار ويسمون الى التصالح ويعتقدون الانجم المرقي .

اذا ما سمحت لي بذكر حادثة شخصية ، اذكر حادثة تتعلق بأحد أعماد الكفاح الذي كانت لي به خبرة قليلة في وقت ما . ففي عام ١٩٥٩ ، عشت مع اللاجئين من جنوب افريقيا وعملت معهم في حرم جامعة ليفون في أكرا . كانت غانا مستقلة حديثا ؛ وكان كوامي نيكروما ينقل اللاجئين جوا الى خارج جنوب افريقيا في ظلام الليل ، ويحاول تهريبهم خلال بعض أحلك ساعات نظام فروورد الشائن . كانوا جميعا شبانا أمت بهم مائة بلدهم ، تواجههم أسواط تعصب الافريكان اذا ما عادوا الى ديارهم ، ولكن ما من أحد منهم - ما من أحد - كان يعتقد عنفاً متعمداً . لقد تكلموا جميعا ، بقوة هادئة وبوحدة فكر عن المساواة والعدالة والديمقراطية للجميع بيضا أو ملونين أو هنوداً أو سوداً .

سمعت أصداء نفس هذه الكلمات في كلمات الاسقف توتو في الاسبوع الماضي . وكما تساءلت منذ جيل مضى اتساءل الآن : كيف يمكن لذلك الشعب أن يحافظ على هذا الكرم والكرامة وبعد الرؤية في مواجهة الإهانة الحاقدة الطويلة المدى ؟ .

لا أعرف الجواب على هذا السؤال . يمكن للمرء أن يفعل الكثير بالإيمان ؛ ويمكن للمرء أن يفعل الكثير اذا ما توفرت في روحه المرونة والكيامة . لكنني على يقين من شيء واحد : إن هذا النمط من ضبط النفس الذي يفوق الحد لن يبقى الى الابد . فعندما يتمزق نسيج المجتمع ، وعندما تتحدى حكومة جنوب افريقيا العقل والمنطق ، سيجد الذين يتوخون الاعتدال اصواتهم وقد اسكتها العنف .

ولهذا ، نحن في سياق مع الزمن . ولهذا ، ترى كندا أن الأشهر الستة المقبلة أشهر حاسمة . يجب أن نحافظ بشكل ما على قوة الدفع . هناك احسام حقيقي تماما بأن الامر فاق الحد ، وانه يمكن لجنوب افريقيا أن تنحدر في أية لحظة الى هوة صراع ورعب كبيرين . علينا أن نحافظ على الثقة في القيادة السوداء التي لا تلطم أبدا ، في الذين يعانون من أعمال الشرطة في المدن ، في الذين يعانون في الاحتجاز ، في الذين يواجهون المحاكمات ، في الذين يشنقون عند الفجر ، في الذين ضحوا بأرواحهم بالفعل في نضال يائس من أجل الحرية ؛ والابقاء على الثقة يعني الابقاء على ممارسة الضغط دون كلل .

في هذا الصدد ، قطع العالم شوطاً طويلاً في الشهور العديدة الماضية . وكندا تسهم بقوة في تصعيد الوعي والعمل الذي يتولد في كل الأمم الواحدة تلو الأخرى . ولا اعتقد انه من الضروري أن أذكر بالتفصيل لهذا الجمع كل تدبيراً اتخذته كندا مؤخراً . وقد قمنا بتعميم بياناتنا السياسية ذات الملة بإعتبارها وثائق رسمية للجمعية العامة .

يكفي القول انه فيما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر من هذا العام ، أعلنت كندا طائفة كاملة من الإجراءات الاختيارية في القطاع الاقتصادي تشمل على تدابير تتدرج من حظر الفعال على بيع الكروغيراند ، الى منع القروض المصرفية ، الى حظر النقل الجوي ، الى حظر الاختيارى لبيع النفط الخام ، حتى انتاج اليورانيوم من

ناميبيا . وقد عززنا - بتنسيق مع دول أخرى كثيرة - مقاطعتنا في ميدان الرياضة ، ونحن نتوق الى إخبار الرأي العام بأن الحكومة الكندية فتحت سجلا يشمل كل اجراء اختياري منفرد تتخذه الاقاليم الكندية والمجالس البلدية والمنظمات وحتى الافراد كدليل على معارضتنا القاطعة للفصل العنصرى . وبمجرد أن نجمع ما فيه الكفاية من مقدم المحتويات الى الامين العام .

إن هذه البنود تمثل ببساطة المكونات المحددة لخط سياسي ولكنها من الناحية المفاهيمية تذهب الى أبعد من هذا بكثير ، لقد ساعدنا بعزم على التفاوض بشأن اتفاق الكمنولث في شهر تشرين الاول/اكتوبر وعلى توقيعه بعد ذلك ، وهو وثيقة لا تتضمن جزاءات اختيارية تطبق بشكل جماعي فحسب ، وانما تتضمن أيضا الاحكام والشروط اللازمة لتفكيك الفصل العنصرى . وفي الاسبوع الماضى أوضح رئيس الوزراء الكندى من على هذه المنصة انه اذا ما قاومت جنوب افريقيا إحداث تغيير أساسى ، فإننا على استعداد لغرض جزاءات شاملة ، وأكثر من ذلك ، اذا لم يفكك الفصل العنصرى ، سوف ندرس قطع العلاقات مع جنوب افريقيا تماما .

هناك لحظات في حياة الامم يؤدى فيها السلوك غير الاخلاقي لإحداها الى استنكار بقية الامم لها . وهذه إحدى هذه اللحظات .

تعتزف كندا بأن بعض البلدان وبعض المنتقدين يدعون بأن العالم يتحرك بببطء بشأن هذه المسألة . وفي حقيقة الامر لم يكن بومع أحد أن يتنبأ منذ ستة أشهر فقط بأن الكثير من التقدم سوف يحرز بهذه السرعة . فالضغط على جنوب افريقيا يتماعد بشدة . وجنوب افريقيا تشعر بالضغط . ويجب أن تكون استراتيجية العمل الآن هي عدم السماح لذلك الضغط بأن يقل . خلال الأشهر الستة القادمة - أى الحد الزمني الذى وضعه اتفاق الكمنولث ، وهو الحد الزمني الذى أيده الاسقف توتو - يجب أن نستغل كل طريق وكل مبادرة وكل فرمة وكل معركة دبلوماسية وكل مناقشة وكل محفل مناسب في إطار الامم المتحدة وخارجها ، بشكل منفرد وبشكل جماعي ، لإقناع جنوب افريقيا بأن التغيير السلمى وحده هو الذى يعنى شيئا ، وأن التغيير السلمى لا يمكن تحقيقه إلا اذا محيت كلمة الفصل العنصرى الى الابد من قاموس السلوك الانسانى والسياسى .

إن الإصلاحات المزعومة ليست إصلاحات أساسية على الإطلاق . لا يزال هناك أكثر من ٣٠٠ قانون للفصل العنصري . وهي تشكل أداة قمع . إنها تقيّد وتراقب - على أساس عرقي بحت - جميع الأنشطة الانسانية تقريبا . إنها لعنة على المجتمع المتحضر .

رغم ما يدعيه البعض ، نحن لا نعالج مسألة معقدة ، وإنما نناقش اللون والكرامة . في أي وقت أتكلّم فيه مع أحد زملائي الدبلوماسيين من افريقيا وآسيا بشأن الفصل العنصري ، أرى أن الألم الأساسي الذي يظهر على وجوههم هو ألم حقيقة بسيطة : اللون والكرامة . انني لم أحي بهذا في حياتي بالقدر الذي أحسسته عندما أتيت إلى الأمم المتحدة .

وهذا كفاح يجب ان نكسبه جميعا . ولا بد من اقناع جنوب افريقيا بان تصفية الفصل العنصري ، ورفع حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من المحتجزين السياسيين ، وإلغاء الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي والاحزاب السياسية الاخرى ، وفوق ذلك كله إقامة حوار مباشر مع ممثلي القيادة السوداء - هي الشروط الاساسية للانتقال السلمي المنظم الى مجتمع حر ديمقراطي وغير عنصري .

ويسأل البعض ما الذي تريده القيادة السوداء في جنوب افريقيا ؟ دعوني أنهي كلمتي بالاعتباس التالي :

"فيما يتعلق بالحكومة لن نرضى بأي شيء أقل من الحق المباشر لكل فرد بالغ في الاقتراع ، وحق كل فرد في ترشيح نفسه وفي أن ينتخب في كل الأجهزة الحكومية . وفي المسائل الاقتصادية لن نقنع بأقل من تكافؤ الفرص في جميع المجالات وتمتع الجميع بالثروات التي هي من موارد البلد ، والتي تخص حتى الآن - على أساس عرقي - للبيض وحدهم . وفي المجال الثقافي لن نرضى بأقل من فتح جميع ابواب التعلم في مؤسسات غير تمييزية على أساس معيار واحد هو المقدرة . وفي المجال الاجتماعي لن نرضى بأقل من إلغاء الحواجز العرقية . ونحن لا نطالب بهذه الاشياء للمواطنين من أصل افريقي فقط . اننا نطالب بها لجميع سكان جنوب افريقيا البيض والسود على حد سواء . ولن نساوم على أي من هذه المبادئ" .

من الذي قال هذه الكلمات ؟ انه الرئيس ألبرت لوتولي عندما كان رئيسا للمؤتمر الوطني الافريقي . في أية مناسبة ؟ في عام ١٩٦١ في الخطاب الذي أدلى به لدى تسلمه جائزة نوبل للسلام .

فائزان بجائزة نوبل : لوتولي وتوتو وبينهما ٢٥ سنة .

لقد انتظر شعب جنوب افريقيا طويلا .

السيد باندي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذا المقام

ايضا ، كما حدث في الماضي ، يتناول وفدي الكلمة ليعرب عن ادانته القوية لسياسة

الفعل العنصري التي يتبعها النظام العنصري في جنوب افريقيا . ونحن لا نفعل ذلك فقط انطلاقا من تعاطفنا الطبيعي مع السواد الاعظم من مكان جنوب افريقيا بل لاننا نؤمن أيضا بان السياسة القائمة على التمييز العنصري تتناقض مع القيم الانسانية . فعلاوة على ان العنصرية تعد في حد ذاتها جريمة في حق الانسانية بلجوسها الى اساليب هجينة ووحشية لتكريس سياسة الفعل العنصري البغيضة ، فان نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا اضحى اليوم خطرا يتهدد السلم والامن الدوليين . وكما قال عاهلنا جلالة الملك بيراندرا :

"إن العنصريين في جنوب افريقيا يتحدثون كل معايير السلوك المتحضر بتعاميمهم عن واقع عصرنا ، واعتمادهم على الرماح باعتباره حلا لكل مشكلة" .
وعلى الرغم من الادانة العالمية والنداءات الموجهة من كل بلدان العالم تقريبا الى بريتوريا لتكف عن ممارسة سياسة الفعل العنصري . فما زال النظام العنصري يواصل في عناد ارتكاب أعمال الارهاب والقمع ، ضاربا عرض الحائط بميثاق الامم المتحدة* .

لقد اعلن النظام العنصري في جنوب افريقيا حالة الطوارئ لغرض وحيد هو إخضاع الاغلبية السوداء في البلد لمزيد من المضايقات والقمع . وكانت النتيجة قتل مئات من الافارقة السود وسجن الالاف منهم . وبمشاعر الحزن والسخط العميقة علم وفندي ان بنيامين مولوازي الشاعر المشهور نفذ فيه حكم الإعدام في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . اما نلسون مانديلا زعيم السود بلا منازع ، فلا يزال للأسف يعاني الامرين في سجن بولسمار .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، قام نظام بريتوريا العنصري ، في محاولة لتضليل الرأي العام الدولي ، بغرض اصلاحاته الدستورية المزعومة على الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا . كيف يمكن ان يكون مثل هذا الدستور تقدما اذا كانت

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كيبيلو (كينيا) .

الاجلبية السوداء في ظلها لا تتمتع بأي حق من حقوق الانسان الاساسية ، وهي أبسط الحقوق التي تنم عليها الديمقراطيه المعروفة ؟

ومن قبيل الخداع أيضا ذلك المخطط الخاص بالبانانتوستانات الذي يحرم بمقتضاه السكان السود الاصليون من حقوق اساسية في بلدهم . واليوم يعيش السود الذين يبلغ تعدادهم اكثر من ٢٠٦ ملايين من مجموع السكان البالغ تعدادهم ٢٥ مليوناً ، على مساحة لا تزيد على ١٣ في المائة من مساحة الاراضي ، بينما يقيم ٨٧ في المائة من مساحة الاراضي لـ ٤٢ مليون من البيض . ولا يمكن للسود ان يمارسوا حقوقهم إلا داخل مناطق محدودة في اطراف البلاد . وفي تلك "الوطنان" يتفشى الجوع والفقر والبطالة وسوء التغذية . وعلاوة على ذلك يخطر الملايين من الافارقة السود ، تحت نظام العمالة المهاجرة ، الى ترك عائلاتهم لتوفير العمالة الرخيصة للبيض .

وبالاضافة الى اعمال القمع هذه التي ترتكب داخل البلاد ضد غير البيض ، يشكل نظام بريتوريا تهديدا مباشرا لاستقرار الدول المجاورة وأمنها . ولم يكن مفاجأة لنا ان نلاحظ في السنوات الاخيرة كيف تلجأ حكومة جنوب افريقيا بشكل متزايد الى استعمال القوة العسكرية ليس فقط لسحق المقاومة الشعبية في ناميبيا ، بل أيضا لزعزعة الاستقرار في البلدان غير المنحازة المجاورة . وتلك الاعمال العدوانية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، كما أنها تتناقض تناقضا مافرا مع ميثاق الامم المتحدة . وفي هذا المضمار نشج بشدة التعاون العسكري بين جنوب افريقيا وبعض البلدان الغربية . كما ندين بالمثل التأييد والتشجيع غير المباشرين اللذين يتلقاهما النظام العنصري في جنوب افريقيا من بعض البلدان التي تدعي انها المنصير الوفي لحقوق الانسان والكرامة الانسانية .

لقد شاهدنا خلال الخمسة والثلاثين عاما الاخيرة من حكم الفصل العنصري ما يكفينا من اراقة الدماء والسجن والقتل والتعذيب . وقد شاهدنا أيضا أعدادا لا حصر لها من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ، تدين سياسة الفصل العنصري الوحشية ، ومجلدات من الخطب الرنانة أطلقها اكثر من مائة دولة عضو في الامم المتحدة ضد نظام بريتوريا .

إلا أن الحقيقة المرعبة هي أن الفصل العنصري ما زال يعيش ويتعرض في جنوب أفريقيا . ويتضح من هذا كله أن الكلمات نفعها لا يُذكر . أما القرارات فتأثيرها محدود . ويرى وفدي أن الجزاءات الاقتصادية هي وحدها التي يمكن أن يكون لها تأثير حاسم . ولكن مثل هذه الجزاءات ينبغي أن تكون في مجموعها شاملة في نطاقها ، وأن تطبقها جميع بلدان العالم ، خاصة البلدان ذات الثراء والبأس العسكري ، التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع النظام العنصري .

حينئذ فقط سينهار النظام العنصري ، وحينئذ فقط ستبزع دولة افريقية جديدة في جنوب أفريقيا ، غير عنصرية وديمقراطية ومستقلة .

ختاما يود وفدي أن يعبر عن تضامننا الكامل مع المناضلين من أجل الحرية في جنوب أفريقيا وفي ناميبيا ، في كفاحهم من أجل الحرية والمساواة والعدالة . ونود أيضا أن نشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي تقدم خدمات لا تقدر بثمن لتعبئة الرأي العام ضد الفصل العنصري . وبوصفها بلدا يؤمن ايمانا عميقا بحقوق الانسان ، فسوف تقدم نيبال كامل تعاونها وتأييدها للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في كفاحها ضد نظام بريتوريا العنصري .

ونحن نؤيد تمام التأييد التوصيات الواردة في تقرير تلك اللجنة .

السيد مودينفي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحوا لي

في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لممثل نيجيريا الدائم السيد غاربا ، وأوجه الشكر عن طريقه الى اللجنة الخاصة لمناهضته الفصل العنصري على تقريرها المعمور اليوم على هذه الجمعية . وكما حدث في المناسبات السابقة ، أود أن أؤكد للسيد غاربا تأييد وفدي الكامل للتوصيات البناءة الواردة في الوثيقة A/40/36 .

اننا نجتمع هنا اليوم لندقق الاحداث الجارية في الطرف الجنوبي لقارتنا افريقيا . وكثيرا ما يقال ان الالفة تمت الاهتمام . ونحن نأمل ونثق في أن وجود القضية التي نبحثها اليوم هنا لزمان طويل لا يقلل من أهميتها بأي حال من الاحوال في أعين أي من الحاضرين هنا اليوم . بل ان استمرار وجود قضية الفصل العنصري على جدول أعمالنا بعد مرور أربعين عاما على الحرب التي خاضها العالم بأسره لتخليص هذا الكوكب من سياسات النازية ينبغي ان يكون تذكرا لنا جميعا بالخطر الذي تمثله سياسة الفصل العنصري على السلم والامن الدوليين في الجنوب الافريقي وفي العالم قاطبة .

لقد كان العام الماضي عاما شاقا للغاية في الجنوب الافريقي ولا سيما للشعب المقهور في جنوب افريقيا وناميبيا . وقد شهدنا في ناميبيا النظام العنصري لجنوب افريقيا يعزز سياسات الفصل العنصري بفرض نظم عميلة في وندوهوك وبفرض النزعة العسكرية في جميع مجالات الحياة في ذلك الاقليم . والآن وبعد انقضاء ما يقرب من عشرين عاما على إنهاء الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ما زال تحقيق الاستقلال والحريات الاساسية في ذلك الاقليم بعيد المنال . وشهدنا في السنة الماضية في جنوب افريقيا نفسها تصاعدا في العنف نتيجة لتكثيف النظام العنصري حملة الارهاب والقمع التي يشنها على المدنيين الابرياء دفاعا عن نظامه البشع اللااخلاقي . وفي مواجهة المد المتعظم للمطالبة بالحرية والعدالة في جنوب افريقيا ، أصبحت بريتوريا أكثر وحشية وتحديا وممارسة للسياسات المزدوجة والمنحرفة . ومن خلال هذا السيل من المناورات والاضاليل تظهر رسالة واحدة واضحة : ان نظام الاقلية في بريتوريا لا يعتزم على الاطلاق إنهاء الفصل العنصري وانه لن يتورع عن شيء من أجل

التصفية المادية الكاملة لجميع أشكال المقاومة لاستبداده وذلك حتى يضمن بقاء جنوب افريقيا دولة للفصل العنصري .

وقد صدرت هذه الرسالة نفسها مؤخرا من بوتسوانا شخصيا بوضوح غير معتاد . ففي سلسلة من البيانات العامة التي تراوحت بين رسالة موجهة الى ما يسمى البرلمان الثلاثي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ، والرسالة الموجهة الى مؤتمر الحزب الوطني المنعقد في بورت اليزابث في ٢٠ ايلول/سبتمبر ، أوضح نظام بوتسوانا انه لا يفكر في امكان اجراء تغيير سياسي حقيقي في جنوب افريقيا . ففي بورت اليزابث استخدم بوتسوانا أسلوبه المعهود في النفاق والتلاعب بالالفاظ وأعلن من ناحية ان حكومته تلتزم بمبدأ وحدة جنوب افريقيا ووجود جنسية موحدة وحق الاقتراع العام بينما كرر من ناحية أخرى معارضة حكومته لحكم الاغلبية في الدولة الموحدة . وبالمثل أعلن بوتسوانا في ديربان وبطمنطة كبيرة ان التمييز بسبب العنصر او الامل الاثني او الخصائص الاثنية أصبح من مخلفات الماضي ، ولكنه أعلن في العبارة نفسها عزم حكومته على دعم الفصل العنصري في مجالات التعليم والمناطق السكنية والصحة وما إليها . ومن نفس المنطلق ودون ان يشعر بأنه خالف المنطق ، تحدث بوتسوانا عن التزامه بالحوار ومع ذلك اعتقل الالاف من الافراد الذين يفترض ان الحوار سيجري معهم . وهو يعلن انه يشجع الحوار ولكنه لجأ منذ أمد قريب الى سحب جوازات السفر من أتباعه الذين أرادوا اجراء الحوار مع القادة الحقيقيين للاغلبية المضطهدة .

وهذه نغمة مألوفة من برييتوريا . فقد سمعنا عن هذه الاملاحات المزعومة من قبل وأصبحنا الآن معتادين على هذا الحديث المزدوج والاساليب الملتوية للعنصريين في برييتوريا . وليس في وسع هذه المناورات ان تغمض أعين العالم عن الدماء البريئة التي سفكت نتيجة لافعال الجهاز العسكري العنصري في شوارع جوهانسبرغ وديربان وكيب تاون وغيرها من مدن جنوب افريقيا دفاعا عن هذا النظام الفاسد . وليس في وسعنا ان ننسى المذابح الطائشة التي ارتكبت مؤخرا ضد المدنيين وضد النساء والاطفال في سيوكونغ وأوتنهاغ ولانغسا . ولن ننسى ان ابن افريقيا العزيز الشاعر والشاعر والشاعر

الرفيق مولوازي قتل في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر قتلة شعاء دون ذنب . ونحن نذكر جميع الضحايا الذين سبقوه في سبيل الحرية وحق تقرير المصير .

ولابد ان جميع الموجودين في هذه القاعة أصبحوا الآن على يقين من ان الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا لم يكن لديها في أي وقت ، وليس لديها الآن ، ولن يكون لديها في المستقبل أي عزم على تصفية مواقع سيطرتها في جنوب افريقيا بالوسائل الطوعية . واذا تصور أحد أن اقلية حاكمة قاسية يمكن ان تقتنع بالحجج المنطقية والكلمات الرقيقة السحرية فتقدم طائفة على إدخال "الاصلاحات" التي تؤدي في نهاية المطاف الى فقد سيطرتها ، فلن يكون ذلك إلا من قبيل السذاجة المغرطة أو الرياء الشديد . فليس ذلك سوى انكار لايسط دروس التاريخ .

فالافريكان المعاصر ليس هو رجل البوير البسيط الذي كان يجوب مرتفعات جنوب افريقيا بحثا عن قطعة أرض يزرعها ويرعى فيها ماشيته بعيدا عن البراشن الامبريالية لدولة اجنبية . كلا فالافريكان منضبط انضباطا شديدا ومنظم تنظيما محكما وقد عقد العزم على الاحتفاظ بموقع السيطرة الذي اكتسبه . وقد أنشأ جهازا للدولة حديثا وقويا وصناعيا من أجل الابقاء على سيطرته العنصرية في جنوب افريقيا . وهو يستخدم اساليب متقدمة ويلجأ الى القسوة ، وقد علمه تاريخه ان يحترم القوة ، ولديه أهداف واضحة ومحددة ، كما ان لديه احساسا قويا بالمصير . بل لقد قطع على نفسه عهدا مع إله خلقه لنفسه . وهو مؤمن بأن من المقدر له ان يحكم جنوب افريقيا . وهو لن يتسامح في مسألة قيادة الاقلية البيضاء بجنوب افريقيا او على الاقل لن يتراجع فيها بغير نضال وقد عبر عن ذلك الاب الفكري للسياسة الافريكانية الحديثة رئيس الوزراء الراحل الدكتور هنريك فيرغورد في خطاب القاه في برلمان جنوب افريقيا في ١٩٦٣ فقال :

"إذا أردنا أن نلخص المشكلة في أبسط صورها نجد أنها لا تخرج عن هذا . اننا نريد ان تبقى جنوب افريقيا بيضاء . وبقاؤها بيضاء لا يمكن ان يعني غير شيء واحد وهو السيطرة البيضاء ، ليست القيادة البيضاء ولا التوجيه الابيض ، بل التحكم الابيض والتفوق الابيض" .

ولا شك في أن الدكتور فيرفورد الذي كان أشبه بالتمثال الجرانيتي الصلب كان رجلاً يتحلّى بصراحة نادرة ووضوح في التعبير ربما يرى خلفاؤه الآن أنه يسبب شيئاً مسن الحرج ، ولكن لا يجوز أن يخطئ أحد . فعلى الرغم من أن هوتا يتصف بما أطلق عليه الكاتب الإفريقي الشهير أندريه برنك القدرة على "التلاعب بالفاظ الإصلاح" فإنه أيضا حصن من حصون النزعة الإفريقية منحوت في الفلسفة الفيرفوردية ، على نحو ما أوضحه في خطابه الشهير عن "الإصلاح" الذي القاه في ديربان في آب/أغسطس ١٩٨٥ عندما قال :

"إذا دمرت جنوب افريقيا البيضاء وقضى على نفوذنا في شبه القارة هذا في الجنوب الإفريقي ، سوف تسود هذا البلد الانقسامات والمنازعات والفوضى والفقر" .

ثم استمر قائلا .. ولهذا السبب :

"فانني لست على استعداد لان أقود البيض في جنوب افريقيا ومجموعات

الاقلية الاخرى الى طريق التنازل والانتحار" .

إنه رجل ذو قبضة حديدية ، يؤمن بفلسفته هو دون سواه وهو أكثر من أي رجل آخر ، مسؤول بدرجة كبيرة عن نمو القدرة العسكرية لجهاز دولة الفصل العنصري . ولذلك أنشأ ما أصبح معروفا جيدا للجميع الآن "بعمبة بوتها" . وهي جهاز شرس للقمع الداخلي والعدوان الخارجي من أجل الحفاظ على السيطرة البيضاء ليس فقط في جنوب افريقيا لكن في المنطقة دون الاقليمية بأكملها .

ان الافريكان لا يحرم فقط على الإبقاء على سيطرته في جنوب افريقيا بمفردها . بل يمتد طموحه الى السيطرة على المنطقة دون الاقليمية كلها . ان السياسة التي ينتهجها لزعة استقرار جيرانه ، انما تعني اضعافهم حتى لا يمثلون تهديدا لسيطرته على جنوب افريقيا اما عن طريق ضرب المبال القوى أو عن طريق المنافسة الاقتصادية . وهو يرى ان جيرانه يجب ان يكونوا خاضعين له معتمدين عليه ، وهذا نفس ما يريد أن تكون عليه الغالبية السوداء من سكان جنوب افريقيا . وقد أعلنت اذاعة جنوب افريقيا ، الناطق الرسمي باسم دولة الفصل العنصري ، هذا الطموح المجنون للسيطرة الاقليمية في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ . وفي تعليق معنون "منذ مونرو مطلوب للجنوب الافريقي" قالت "هيئة اذاعة جنوب افريقيا" - بين جملة أمور - :

"هناك تشابه متزايد بين الدور الامني الذي تخطع به الولايات

المتحدة في امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية ودور جنوب افريقيا في هذا

الجزء من العالم . وهذا التشابه إنما ينبع من دوافع مماثلة ."

"ومن هذا الالتزام المشترك يبرز مذهب مونرو للمنطقة . وهو يتجسد

تدرجيا تبعا لظهور تطورات جديدة تؤدي الى تفسير أكثر شمولا لاستراتيجية

الامن الاقليمي .. فهو قائم على تصور ان السلم والاستقرار في شبه القارة

يتطلبان عملا فعالا ضد القوى العسكرية الدخيلة ، وهو مفهوم تشاطر فيه حكومة

الولايات المتحدة ... وجنوب افريقيا بوصفها أقوى دول المنطقة وأكثرها تقدما عليها مسؤولية خاصة صوب تلك المنطقة ، كما هو الحال بالنسبة لمسؤولية الولايات المتحدة صوب القارة الامريكية منذ أمد طويل ... أي ان مذهب مونرو مطلوب في الجنوب الافريقي" .

ان الاصغر المتفطرسين الذين يحكمون جنوب افريقيا لا يكتفون بدورهم في جنوب افريقيا لكنهم يسعون الى السيطرة والإملاء على منطقة الجنوب الافريقي ككل .

ومن المهم ان نكشف تماما مخططات ومطامح دولة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وفي المنطقة دون الاقليمية ، لان إساءة تفسير الحالة يمكن ان تكون مكلفة للغاية حقا ، فكما علمنا التاريخ الحديث عندما لوح سيد حسن النية بقصاصة من الورق في يده معلنا ان السلم قد حل في زماننا ، وفي تلك المناسبة عمدت شرذمة أخرى ممن الاصغر ذوي الاخلاقيات الدنيئة الى خداع ذوي الخوايا الحسنة ببعض كلمات معسولة قصد بها بث الطمأنينة في انفسهم . لكن في حالة جنوب افريقيا يبدو ان بعض الاشخاص يتعرضون للخطر بسبب خداعهم لانفسهم .

يجب التذكير بأن السيد بوتها بعد ان تأكد من ان العالم كله قد استمع الى خطابه في آب/اغسطس الماضي ذهب الى حد انه قال صراحة انه ليست لديه نية اجراء أي اصلاحات في جنوب افريقيا وهذا عرض للخطر السيطرة البيضاء في ذلك البلد . وقد تلقى الجميع الرسالة عالية واضحة ، لكن يبدو ان مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون افريقيا المفترط في التفاؤل لم يعغ الى هذه الرسالة . فبالنسبة له كان بوتها يتكلم لغة سياسية "بالشفرة" ويتمين علينا ان نحل رموزها بمبر . لكن لابد ان يواجه مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون افريقيا حقيقة ان بوتها ليس لديه أي برامج لتفكيك الفصل العنصري او لتقاسم السلطة مع غالبية مواطنيه . لا اليوم ، ولا طوال حياته ، ولا بعد ألف عام . ولا يمكن لأي قدر من حل رموز الشفرة او فك مفالقها ان يزيح الستار عن تلك الخطة التي لا وجود لها .

ومن المظلل بالمثل ما قاله الرئيس ريفان ، إذ ذكر عنه انه قال في

١٤ آذار/مارس ١٩٨١ - بين جملة أمور - :

"هل نستطيع التخلي عن بلد" - أي عن جنوب افريقيا - "وقف الى جانبنا في كل حرب خضناها ، بلد أساسي من الناحية الاستراتيجية للعالم الحر ؟ إننا جميعا نحتاج الى ما ينتجه ذلك البلد من معادن ، وما الى ذلك" .

ويجب إخبار الرئيس الأمريكي بأن هؤلاء الاصغر ذوي الاخلاقيات الدنيئة ، الذين يحكمون جنوب افريقيا اليوم لم يكونوا أبدا أصدقاءه في أي حرب . فهم كانوا مؤيدي امشالهم من الاصغر ذوي الاخلاقيات الدنيئة في برلين . ويجب ان يعتقلوا لانشطتهم الموالية للنازية خلال الحرب . فالاصدقاء الحقيقيون لامريكا وللرئيس ريفان - الذين فحى بعض منهم بأرواحهم خلال الحربين - هم الذين يعانون الآن تحت وطأة حكم حلفاء الفاشية الذين يسيطرون على جنوب افريقيا .

ان علاقة الدول الغربية الكبرى بجنوب افريقيا ذات أهمية أساسية لمشكلة الجنوب الافريقي بأسرها . فهي يمكن ان تستخدم إما كقوة للخير أو يمكن ان تصبح إحدى العقبات الكؤود في محاربة الفصل المنصري . لذا ، فمن المناسب ان نوضح بايجاز هذا الارتباط . فتحديث جنوب افريقيا في السنوات الاخيرة مدين بقدر كبير لرأس المال والتكنولوجيا الغربيين . وهذه التبعية الهيكلية تتجلى في اعتماد جنوب افريقيا المفرط على رأس المال والتكنولوجيا الغربيين لتنميتها . وقد ورد في تقرير مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ، انه منذ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ومعارف الولايات المتحدة الأمريكية لديها أكثر من ٢ ٨٨٣ بليون دولار أمريكي قيمة قروض لم تدفعها الكيانات القائمة في جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، يبلغ إجمالي الاستثمار الأمريكي المباشر حوالي ٢٦ بليون دولار ، والمساهمون الأمريكيون يمتلكون ٨ بلايين دولار أمريكي قيمة الاسهم المسجلة في بورصة الاوراق المالية بجوهانسبرغ . وعلاوة على ذلك ، أصبح رأس المال والتكنولوجيا الأمريكيان حيويين بمفهوم خاصة في تطوير بعض القطاعات الرئيسية لاقتصاد الفصل المنصري . فعلى سبيل المثال ، يقدر الاستثمار الأمريكي في الصناعات الانتاجية بحوالي ١٠ في المائة من إجمالي رأس المال الثابت في الاقتصاد . ووفقا لمركز بحوث مسؤولية المستثمر الكائن في واشنطن ، فان أكثر من ٤٠٠ شركة

امريكية لها فروع في جنوب افريقيا وناميبيا ، ومن بينها اكبر شركات الولايات المتحدة عبر الوطنية ، مثل جنرال مورز وموبيل وكالتكس وفورد . واكثر من ستة آلاف شركة في الولايات المتحدة تتعامل مع جنوب افريقيا من خلال عملاء بيع واتفاقيات ترخيص . ويبلغ هذا الاعتماد ذروته في صناعة الحاسبات الالكترونية ، حيث تعتمد جنوب افريقيا على التكنولوجيا الاجنبية اعتمادا يكاد يكون تاما . وقد نما الى علمنا ان المملكة المتحدة لها حوالي ٧ بلايين جنيه استرليني مستثمرة في جنوب افريقيا ، وان حوالي ربع مليون وظيفة تعتمد على التجارة مع جنوب افريقيا . ويمكن بالمثل تقديم حالات لعلاقة جنوب افريقيا الاقتصادية بالدول الغربية الاخرى .

ونظرا لمساهمة الغرب الرئيسية في ظهور دولة الفصل العنصري وإبقائها ، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جزئية عن شرور الفصل العنصري . ولابد من مطالبة الغرب ، بوصفه هو الذي يمد محركات الفصل العنصري بمصادر القوة والعنلات التي تقويها ، بان يتحمل مسؤوليته الاساسية في تفكيك هذه الالة الشريرة .
فكما أوضح ممثل المملكة المتحدة ، اثناء هذه المناقشة ، في بيان المناهض للجزاءات ، عندما قال :

"وانا لا أخفي اطلاقا حقيقة ان تلك الجزاءات ستكون ضارة للغاية بالبلدان الغربية بما في ذلك المملكة المتحدة ، هذه حقيقة لم نفكر مطلقا في إخفاؤها . فاننا لا نرى وجهة في معاقبة المواطن العادي في بريطانيا لان حكومة جنوب افريقيا تنتهج سياسات سيئة" . (A/40/PV.52 ، ص ٢٢)
ونحن نسال اصدقاءنا البريطانيين ان ينظروا بعناية في الشمن الذي يطالبون ٢٢ مليون من السود في جنوب افريقيا بدفعه ، للحفاظ على ٢٥٠ ألف فرصة عمل للبريطانيين وتمكين الشركات البريطانية من ان تجني ارباحها من جنوب افريقيا ونحن ندعوهم ليطلبوا ضريبة الموت التي تدفعها جنوب افريقيا اليوم ، وما دفعته من جزية بالامس واليوم الذي قبله وهكذا دواليك . فهناك مئات الموتى وآلاف المحتجزين وملايين الذين يعيشون على هامش الحياة في مناطق ترابية جافة جرداء تسمى الاوطان .

ونحن نطلب اليهم العودة بذاكرتهم الى عام ١٩١٠ عندما شكل اتحاد جنوب افريقيا . فقد قررت بريطانيا آنذاك استمالة البوير بمنحهم دمتورا بالغ السخاء . وكان على الغير ان يدفعوا ثمن تلك الشهامة البريطانية فادحا . نعم ، كان على اهالي جنوب افريقيا السود ان يتكبدوا "ثمن الشهامة" في اعقاب حرب البوير . ألم يكن الثمن باهظا ؟ هل يسعنا حقا ان نستمر في مطالبة السود في جنوب افريقيا بدفع ثمن الارباح التي تحققتها الشركات البريطانية وإتاحة فرص العمل للبريطانيين ؟ هل هذا من الانصاف في شيء ؟

ولن تجدى السفطة أيما كان قدرها . فالامور واضحة تماما . وقد حان الوقت ليحدد كل منا موقفه . والكلمات المعسولة لن تغني عن العمل . وقد طغح الكيل بالامم الافريقية ولن تطيق اكثر مما اطاعت . ينبغي سحق الفصل العنصري . ويجب وقف المذابح . ومن ثم يناط بالامم المتحدة ، اليوم ، باعتبارها العمين الساهرة على السلم والامن الدوليين ان تؤكد مجددا ان الفصل العنصري جريمة ترتكب في حق الانسانية وعليها ان تطالب مجلس الامن بفرض عقوبات إلزامية شاملة على نظام الفصل العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق وبتنفيذ تلك العقوبات على الفور . واذا ظل نظام الفصل العنصري قائما ، سيتعين على الامم المتحدة ان تتخذ كافة الاجراءات التي يرى انها ضرورية لبلوغ ذلك الهدف .

فلم يعد هناك سبيل مشرف للعمل سوى ذلك الذي اقترحناه توا . أجل انني اعرف ان بعض اصدقائنا في الغرب قد لا يقبلون التخلي ولو لفترة مؤقتة عن المكاسب التي يمتصونها من دماء اشقائنا في جنوب افريقيا . ولكن تلك المجموعات المنتفعة هي ذاتها التي أبدت المخاوف عينها إبان إلغاء الرق . ومع ذلك لم يعقب إلغاء الرق انهيار التجارة . وما زال الرخاء يعم الامم الكبرى . والتاريخ حافل بالمعظات لمن يعتبر . وعلينا الاندع الجشع وقصر النظر يميئتان قلوبنا وضائرتنا .

ان الحجة التي يتذرع بها أصحاب العبيد عندما يدعون ان إلغاء الرق سيضر بالعبيد اكثر مما يضر بأسيادهم حجة فارغة اليوم مثلما كانت بالامس . فالיום يقال لنا ان فرض العقوبات الإلزامية الشاملة على جنوب افريقيا سيضر بالشعب الاسود في

جنوب افريقيا . وليس هناك استخفاف بالعقل اشد سخفا من هذا اللغو الساذج المتمصف بالنفاق . فهو نوع من الرياء يستخدم لتجنب العمل بحزم وتصميم وهو ليس اكثر ممن ورقة التين المشهورة التي يقصد بها اخفاء الجشع الى الارباح الطائلة التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات في جنوب افريقيا . والشعب الافريقي يعرف تماما انه اذا اراد الطبيب ان يستأمل وربما خبيثا فعلى المريض ان يتحمل قدرا من الالم نتيجة العملية . ومنذ اكثر من ٢٥ عاما ، قال الزعيم الافريقي الاسود الراحل البيرت لوشولي ، وهو من مواطني جنوب افريقيا وحائز ايضا جائزة نوبل للسلام ، قال ما يلي :

"ان فرض مقاطعة اقتصادية على جنوب افريقيا سيقلب بلا جدال ، على الافريقيين قدرا من المعاناة . وذلك امر لا يساورنا بشأته ادنى شك . ولكن اذا كانت تلك هي الطريقة التي تعجل بنهاية سفك الدماء ، فان المعاناة ستكون بالنسبة لنا ثمنا نحن على استعداد لدفعه ."

وانا اذ اشير الى ما يمكن ان تسببه العقوبات الإلزامية من معاناة للشعب الاسود لا اتكلم كلاما مجردا او نظريا . وإنما اتكلم بوصفي ممثلا لبلد ظل يمانى طوال خمسة عشر عاما وحتى عهد قريب من آثار عقوبات إلزامية شاملة فرضتها الامم المتحدة بتحريض من حكومة المملكة المتحدة . والواقع ان العقوبات ، في حد ذاتها ، لم تطح بنظام مهيب ، ولكنها خلفت آثارا نفسية مدمرة على الاقلية البيضاء . أما الشعب الاسود فسي زمبابوى الذى يشكل الاغلبية الساحقة من السكان فقد اعتبر العقوبات الإلزامية الشاملة اوضح دليل على تضامن المجتمع الدولي مع قضيته العادلة . وكانت هذه الجزاءات مصدر إلهام . ومما لاشك فيه ، انه بالرغم من البراعة التي كان يفخر بها نظام الاقلية بزعامه مهيب في الإفلات من الجزاءات - الامر الذى لم يكن ممكنا لسولا ان روديسيا كانت قد اصبحت من الناحية الاقتصادية المقاطعة الخامسة لجنوب افريقيا التي لم تكن خاضعة لاية عقوبات - بالرغم من كل ذلك ، فان نظام مهيب غير الشرعي السنوى ارهقته عقوبات الامم المتحدة واحتدام حرب التحرير ، اضطر ، في نهاية المطاف ، الى الجلوس الى طاولة المفاوضات . ولا يساورني ادنى شك في أن العقوبات الإلزامية الشاملة والضغوط الدبلوماسية وغيرها يمكن ان تسفر هي والكفاح المسلح عن نتائج مماثلة في جنوب افريقيا .

وتتذرع ايضا ، جنوب افريقيا هي واصداؤها بان العقوبات الإلزامية قد تلحق الضرر بالبلدان المجاورة الخاضعة لحكم الاغلبية السوداء . ونحن لا ننكر هذا الاحتمال القوي . بيد أننا لا نقبل ان يستخدمنا المجتمع الدولي كذريعة لعدم النهوض بمسؤولياته حيال شعبي جنوب افريقيا وناميبيا . ان معاناة شعوب زامبيا وموزامبيق وبوتسوانا وملواي لم تمنع الامم المتحدة من الاضطلاع بواجبها وفرض عقوبات إلزامية شاملة على روديسيا . اليس من الغريب ان البلدان التي فرضت بالامس فقط عقوبات ضد نيكاراغوا وبولندا وافغانستان والارجنتين ، هي نفسها التي تقاوم بشدة فرض أية عقوبات ضد جنوب افريقيا بحجة ان العقوبات لا تجدي ؟ لماذا هذه الازدواجية ؟ هل العقوبات ملاح فعال أم لا ؟

ان الحاجة الملحة الى التصرف بحزم حيال نظام الفصل العنصرى البغيض تشتد الآن اكثر من اى وقت مضى . فنحن نشرف على حافة الكارثة . وتتعالى الكثير من الاصوات الغاضبة متسائلة عن السبب الذى يجعل الانسان المتحضر يبدو وكأنه على استعداد للتهاون ازاء هذا الشكل من اشكال العبودية التي تمارسها مجموعة من الفاشيين . لماذا لم تهب البشرية لمكافحة هذا المذهب الاثيم الا عند ممارسته في اوروبا ؟ غير انه عندما يمارس دعاة المذهب عينه معتقداتهم الاثيمة في جنوب افريقيا ، اليوم ، نجد من يدعوننا الى توخي روح "بناءة" والى السعي بنشاط "لاشراك" ممارسي ذلك الشر في حوار لائسائهم عن معتقداتهم بالحكمة والموعظة الحسنة .

وهل يمكن ان نلوم الشباب الغاضبين في سويتو ، جنوب افريقيا الذين بدأوا يرددون السؤال التالي : لماذا هذه الازدواجية في رد فعل العالم ؟ هل يعزى هذا جزئيا الى ان الضحايا في هذه الحالة من بني جلدة عطيل ؟ ويحدونا وطيد الامل وصادق الرغبة في ان لون الضحية في هذه الحالة لا تأشير له على تفكير واجراءات بعض الامم العظيمة في عصرنا وسيكون هذا مأساة وفشلا يدفعان بالاجيال القادمة الى التامل باستغراب في سر ان الانسان القادر على الوصول الى الفضاء ، وعلى تحقيق الكثير من العجائب يمكن ان تسيطر عليه غرائز بدائية مثل العرق واللون . وآمل مخلصا الا تؤشر هذه المأساة على تفكير الامم العظيمة في هذا الجيل .

ويشجع وفدى الاتجاه المتزايد الذى لا رجعة فيه نحو فرض جزاءات إلزامية على
بريتوريا ، كما يتجلى في اتخاذ قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى يطالب بفرض جزاءات
طوعية على نظام جنوب افريقيا . وقد اتخذ عدد كبير من البلدان خطوات نحو تطبيق
الجزاءات الطوعية . وهذه بوجه عام تطورات مشجعة . غير انه كما يرد في التقرير
بحق ، فإن :

"... توقيع جزاءات طوعية وفردية ومحدودة من جانب الحكومات الغربية

كل على حدة لا يكفي لمعالجة هذه الحالة الحرجة." (A/40/22 ، الفقرة ٢٥٤).

ومن ثم ، فإننا نطلب الى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان
والمانيا الغربية التي هي اهم المستثمرين في جنوب افريقيا المشاركة في التصميم
الدولي على إرغام جنوب افريقيا على الكف عن المماثلة بشأن مسألة الفعل العنصرى
وناميبيا .

وفي حين ان الجزاءات الإلزامية الشاملة ما زالت اصلحة لا غنى عنها في الكفاح
ضد الفعل العنصرى ، ففني عن البيان ان الامر بيد شعب جنوب افريقيا ذاته فسي ان
يقوم ، عن طريق ممثليه الشرعيين ، وهما المؤتمر الوطنى الافريقي لجنوب افريقيا
ومؤتمر عموم افريقيا لازانيا ، بتكثيف الكفاح التحررى ضد نظام الفعل العنصرى . غير
ان هذا التكثيف للكفاح التحررى لن يتسنى الا اذا كنا نحن اعضاء المجتمع الدولى على
استعداد لان نترجم عبارات التأييد الى اجراءات هادفة . ويجب ان يعرب المجتمع
الدولى عن تصميمه على زيادة الدعم المقدم لشعب جنوب افريقيا لتمكينه من تكثيف
كفاحه .

وفي هذا الصدد يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما النداء الذي وجهته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بزيادة تقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المقهور ، فسي الفقرات من ٢٨٨ الى ٢٩١ من تقريرها (A/40/22) . ويصبح ذلك اكثر إلحاحا بسبب تزايد الاعمال الوحشية والقمعية من جانب نظام بريتوريا . ونعتقد ان جنوب افريقيا لن تأخذ الامم المتحدة على محمل الجد الا عندما تأخذ الدول الاعضاء في هذه المنظمة تعهداتها والتزاماتها بجدية ايضا .

لا أريد ان اختتم بياني بأن ابدو مثل "كاساندرا" ، نذيرا لا منمت له . ولكن صورة نهر "التيمبر" والدماء تزد فيه لا تشير قشعريرتي مثلما تفعل معركة "ارماغدون" الفاصلة بين الخير والشر والتي تنتظرنا في المواجهة العنصرية التي تهدد جنوب القارة الافريقية . فلن تنجو اية مجتمعات متعددة الاعراق من عواقب المشاعر والقوى المظلمة التي سيطلق عنانها مثل هذا الرعب . ولذلك فانني اناشد اعضاء الجمعية الا يضيعوا الوقت ويتركوا روما تحترق لاننا ، مثل "نيرون" القديم ، نكون زادا لهذه النيران .

السيد العلوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد انقضى ما

يزيد على ٣٠ عاما منذ ان نظرت الامم المتحدة للمرة الاولى في سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا وما يترتب عليها من آثار على السلم والامن الدوليين . وقد اتخذ عدد من القرارات التي تبرز دحض المجتمع الدولي بالاجماع لأمس ومظاهر هذه السياسة اللاانسانية المشينة ، ومطالبته بالفائها .

ان مجلس الامن والجمعية العامة بصفة خاصة قد ادانا الفصل العنصري بوصفه جريمة ضد سلم وامن الانسانية ، واعترفا في نفس الوقت ان للشعوب المقهورة الحق في الحرية والكرامة . وبعد ذلك اوصي باتخاذ تدابير سياسية ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية في جهد لاقتناع جنوب افريقيا بالتخلي عن نظام الفصل العنصري ووضع الامم لمجتمع ديمقراطي غير عنصري ، يتمتع جميع اعضائه بنفس الحقوق دون تمييز على اساس اللون او العرق او العقيدة .

ولكن بدلا من الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا ونداءات المجتمع الدولي . تمنع جنوب افريقيا في انتهاج سياسة العنف والسجن والتمذيب والاعتقال والاعدام دون محاكمة لكل المناهضين للمظاهر اليومية للفصل العنصري . وبالمثل ، فان نظام جنوب افريقيا في معيه الى ان يصبح قوة اقليمية ، بما يمكنه من ان يسيطر على الجنوب الافريقي بأسره ، يواصل احتلال اقليم ناميبيا بصورة غير شرعية ، ويرتكب دون عقاب اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والابتزاز الاقتصادي ضد البلدان المجاورة .

وإزاء تصاعد الحملة المناهضة للفصل العنصري التي تشنها مختلف المنظمات والنقابات العمالية والمجموعات الدينية ، تحاول جنوب افريقيا ان تؤخر انهيار نظامها بادخال اصلاحات مزعومة . ولكن هذه المناورات لم تنطل على غالبية شعب جنوب افريقيا ، لانها ترفض هذه الاقتراحات التي ليست الا مناورات ترمي الى تقويض تضامن اعضائها وتحويل انتباه الرأي العام العالمي وتعطيل جهود المجتمع الدولي الرامية الى التعميل بنهاية نظام الفصل العنصري .

وعلاوة على ذلك ، فان الاحداث الاخيرة الجارية في الجنوب الافريقي تؤكد على تمنع نظام جنوب افريقيا واصراره على ابقاء السكان الامليين في حالة امتعاب مهمما كان الثمن . لذلك لا يمكن للمجتمع الدولي ان يتساوم مع الفصل العنصري الذي يعتبر انكارا للحقوق الاساسية المعترف بها في الميثاق والقيم الانسانية التي تؤيدها جميعا . ويتمين على المجتمع الدولي ان يكشف جهوده من اجل القضاء السريع والشامل على نظام الفصل العنصري الآن والى الابد ومن اجل الاعراب الحر والديمقراطي عن امانسي شعب جنوب افريقيا برمته .

وهذا يعني ان على كل الدول تطبيق التدابير التي اعتمدها الامم المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق بالحظر النفطي ، وانهاء اي تعاون عسكري ، وخاصة التماون النووي ، مع جنوب افريقيا وتجميد كل الاستثمارات وتقديم الدعم المعنوي والمادي للنضال المشروع الذي تخوضه الجماهير المضطهدة من اجل امتعابة حقوقها المشروعة .

ومملكة المغرب التي ما فتئت تقدم تأييدها المستمر والثابت لنضال شعب جنوب افريقيا تعتبر ان الوقت قد حان لتترجم البيانات والادانات الشفوية الى اعمال ملموسة وملحة وحازمة من اجل القضاء على نظام الفصل العنصري المنافي لمسيرة التاريخ ووضع حد نهائي لمصدر من اخطر مصادر عدم الاستقرار في افريقيا . ونعرب عن أملنا في ان يشهد عام ١٩٨٦ الذي اعلن سنة دولية للسلم ، بلورة للجهد المتضافر والطوعي من جانب المجتمع الدولي من اجل تحرير الشعب الناميبي وكفالة ان تتمتع شعوب جنوب افريقيا بحقوقها وحرّياتها الاساسية .

لا يسعني ان اختتم بياني دون الاعراب عن امتناننا للدور المناضل والمتفاني الذي تضطلع به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها ، السفير جوزيف غاربا ، من اجل تعبئة الرأي العام العالمي ضد سياسة الفصل العنصري المشيرة للسخط .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠